الأمم المتحدة A/53/PV.62

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٦٢
الخميس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بلينغا - إبوتو (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٤٨ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل فيها التقرير السنوي الخامس للمحكمة الدولية (A/53/219)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): معروض على الجمعية العامة هذا الصباح مذكرة من الأمين العام يحيل فيها التقرير السنوي الخامس للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ ترد في الوثيقة (A/53/219).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالتقرير السنوي الخامس للمحكمة الدولية؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة غابرييل كيرك ماكدونالد، رئيسة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيدة ماكدونالد (رئيسة المحكمة الدولية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني حقا أن أخاطب الجمعية العامة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في العام الماضي.

عندما كنت فتاة صغيرة، قمت بزيارة إلى الأمم المتحدة واندهشت لرؤية هذه المؤسسة المهيبة. اما وأن أحظى يوما ما بشرف مخاطبة الجمعية العامة فقد كان شيئا أكبر مما كنت أتأمل فيه ولكنني ها هنا الآن، وينتابني شعور الروعة نفسه الذي أحسست به قبل ٤٠ عاما.

إن التقرير السنوي الخامس للمحكمة الدولية قدم في شهر تموز/يوليه من هذه السنة ويتجاوز عدد صفحاته ٦٠ صفحة. ويحتوي التقرير على وصف مفصل لأنشطة الأجهزة الثلاثة في المحكمة، وهي دوائر المحاكمة ومكتب المدعية العامة وقلم المحكمة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86462
9886462

أولا، سأوضح التقرير وأكمل معلوماته بإيراد بعض الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة. وثانيا، سأناقش عدم امتثال الدول، وهو ما يهدد تنفيذ ولايتنا. وثالثا، سأناقش دور المحكمة في عملية السلام.

إن هذه السنة توافق الذكرى الخمسين للتوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبعد مضي نصف قرن من الزمان، ستظل تلك الوثيقة تمثل أحد الإنجازات البارزة في تاريخ البشرية. واحتفاظها بذلك المركز شهادة على الإنجاز المفاهيمي الذي مثله التوقيع عليها. وما تصبو إليه تلك الوثيقة وإعلانها الشامل للحقوق القائمة يمثلان معيارا مشتركا لجميع الشعوب والدول. وتكمن قوتها في أهدافها. ورغم أن تلك الوثيقة مثلت بيانا نهائيا للحقوق الأساسية، فهي لم تنشئ آليات صريحة لمراعاة تلك الحقوق أو إنفاذها أو حمايتها.

وقد أنشئت محكمتنا إلى حد ما لسد الفجوة التي تركها واضعو الإعلان العالمي. وعندما أنشأ مجلس الأمن المحكمة الدولية في عام ١٩٩٣، ما كان بوسع أحد أن يتنبأ بأن إنشاء محكمة أخرى - من أجل رواندا - سيصبح ضروريا خلال سنة واحدة. وقد أسهم إنشاء هاتين المحكمتين ونجاحهما بقدر لا يستهان به في التوقيع على معاهدة روما في تموز/يوليه، التي أنشأت محكمة جنائية دولية دائمة. إن هذه المحاكم تعمل معا حارسة للحقوق المكرسة في الإعلان العالمي.

إن ما أحرزته المحكمة من تقدم منذ إنشائها وحتى الآن كان شيئا رائعا. وبصفتي واحدة من قضاتها الـ ١١ الأوائل أتيحت لي الفرصة النادرة المتمثلة في المشاركة في عملية تطوير المحكمة. وغالبية الدول قد أنشأت نظمها القضائية عبر مئات السنوات. وفي نصف عقد فقط تطورت المحكمة الدولية لتصبح مؤسسة قضائية عاملة بالكامل. ويعمل في المحكمة أكثر من ستمائة شخص يمثلون ٥٧ جنسية مختلفة. وجملة ميزانيتها لعام ١٩٩٨ تتجاوز ٦٢ مليون دولار. وإنجازاتنا - التي قمنا بها بدعم من الأمم المتحدة - هائلة حقا.

والمحكمة، بصفتها محكمة دولية، فإنها تناصر مبدأ سيادة القانون. وهدفنا هو إقامة العدالة، وليس السعي وراء الانتقام. إن السعي وراء الانتقام، الذي يلبي أحيانا رغبة بدائية، لا يؤدي إلا إلى استدامة دورة عدم التسامح (في أفضل الأحوال) أو يفضي إلى المزيد من العنف (في أسوأها).

وقد وافق العام الماضي نهاية مرحلة بناء المحكمة. وكرست السنوات الأربع الأولى بصفة رئيسية لتطوير البنية الأساسية، وتعيين الموظفين، وإنشاء الإجراءات اللازمة لمؤسسة قضائية. ويبين التقرير السنوي لهذا العام أن المحكمة الدولية تعمل بنشاط في إجراءات قضائية تهدف إلى إقامة العدالة، وهي مبرر وجودنا.

وخلال السنة الماضية، وبإلقاء القبض على ١٩ متهما أو استسلامهم، زاد عدد المحتجزين ثلاث مرات. ولدينا الآن ٢٥ محتجزا رهن الاعتقال وقد أفرج عن واحد في وقت سابق. وهذه الاعتقالات والاستسلامات قد عملت، بقدر كبير، بوصفها حافزا لنمو المحكمة الضخم. وتصاحب هذا النمو حاجة لزيادة الدعم المالي. وما كان من الممكن تقديم هذا العدد من المتهمين لمحاكمة عادلة وسريعة بالموارد التي كانت متاحة قبل سنة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، اتخذت خطوات كبيرة للإسراع بإجراءاتنا القضائية. فقد تم إنشاء قاعتي محكمة إضافيتين، مما رفع عدد قاعات المحكمة إلى ثلاث قاعات. وتقدمت عدة دول أعضاء بمساهمات سخية مكنت من البناء. وقد وفرت المملكة المتحدة الأموال اللازمة لبناء قاعة المحكمة الثانية. ومولت هولندا والولايات المتحدة قاعة المحكمة الثالثة، حيث ساهمت كندا في المشروع. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قلدنا ثلاثة قضاة جدد مناصبهم، مما مكن من إنشاء دائرة محاكمة ثالثة تمس الحاجة إليها. والتعديلات التي أدخلت مؤخرا على النظام الداخلي وعلى نظام تقديم البينات لدينا أنشأت آليات جديدة، بما فيها تعيين قاض لمرحلة التمهيد للمحاكمة والنص على إجراء مداولات سابقة للمحاكمة. إضافة إلى ذلك، قمنا بتبسيط الإجراءات القائمة لتعزيز قدرة دوائر المحاكمة على استيعاب العدد الكبير من المتهمين الذين هم قيد المحاكمة أو في انتظار المحاكمة.

والمحكمة الآن تضطلع بمقدار كبير من أعمال التقاضي: فقد اكتمل العمل في أربع قضايا (صدر الحكم في إحداها في وقت سابق من هذا الأسبوع)؛ وهناك سبع قضايا في المرحلة السابقة للمحاكمة؛ وثلاث استئنافات لم ينظر فيها بعد. وانتهى العمل في

قضيتين في الصيف الماضي، بعد وفاة المتهمين المؤسفة. وكما تعلمون، فإن دائرة الاستئناف المكونة من خمسة أعضاء تنظر أيضا في استئنافات من رواندا. ومن تلك المحكمة، هناك استئنافين لم ينظر فيهما بعد وأربعة التماسات للاستئناف.

ومثلما أشرت إليه، شهدت المحكمة في العام الماضي زيادة كبيرة في عدد المتهمين المحتجزين بانتظار المحاكمة. والمدعية العامة على ثقة بأنه ستحدث خلال عام ١٩٩٩ احتجازات إضافية على يد قوة تثبيت الاستقرار وهي تتوقع بالتالي استمرار عرض قضايا على دوائر المحاكمة.

ومع ذلك، ينبغي أن نبقي في أذهاننا أن مكتب المدعية العامة هو أيضا ذراع التحقيق التابع للمحكمة. وبالنسبة إلى المدعية العامة، فإن تحضير القضايا للمحاكمة أسفر عن تحويل موارد مخصصة للتحقيق وموارد قانونية هامة عن تحقيقات جارية أخرى. وبناء عليه، فإن قدرة المدعية العامة على إجراء تحقيقات جديدة أعيقت إعاقة شديدة، وبات من الضروري خلال عام ١٩٩٨ تعليق عدد من التحقيقات الهامة إلى أن يتم الحصول على موارد إضافية. علاوة على ذلك، فإن نجاح عدد من مهام التحقيق على يد مكتب المدعية العامة يعني وضع اليد على عدد كبير من الوثائق التي تولدت خلال الصراع. وهذه المواد تتطلب موارد كبيرة لفهرسة وتحليل واستخلاص أدلة هامة للمحققين والمدعين العامين.

والمدعية العامة لا تستطيع أن تتنبأ على وجه الدقة بعدد المتهمين الذين سيتسلمون لمحكمة لاهاي خلال عام ١٩٩٨، ولا بكمية الوثائق التي ستكون في حوزتها خلال تنفيذ مذكرات التفتيش. والنجاحات غير المتوقعة في الاعتقالات وأعمال التفتيش كانت تعني تقديرا أقل للموارد المطلوبة لإعداد القضايا للمحاكمة وللمضي فيها. وبناء عليه، تفيد المدعية العامة أنها لم تكن قادرة على الوفاء على نحو كفوء وعاجل بالتزاميها بإجراء التحقيق وتقديم المتهمين للمحاكمة في إطار النظام الأساسي للمحكمة. ويعتبر مكتب المدعية العامة نفسه المحرك الذي يحرك كافة الأعمال الأخرى التي تقوم بها المحكمة؛ ومن دون تحقيق لا يمكن أن يكون هناك محاكمة. وعليه، أطلب مع وافر الاحترام إلى الجمعية العامة أن تؤيد طلب المدعية العامة بتوفير موارد إضافية لعام ١٩٩٩.

وبالمثل، فإن هذه الزيادة في النشاط القضائي تؤثر في قدرة المحكمة على توفير محاكمات عادلة وعاجلة. واعترافا بهذه الزيادة في الأعباء، أنشأ مجلس الأمن محكمة ثالثة. وبسبب الطابع المنظور للقانون الإنساني الدولي، فإن تطبيقه يقتضي استعراضا مكثفا للمصادر المحدودة والمتنوعة للقانون الدولي والوطني. وعليه، فإن الدعم القانوني مطلوب لهذه المحكمة الجديدة والمحاكم عموما إذا أريد لها أن تواصل عملها بفعالية. وأطلب مع وافر الاحترام إلى الجمعية العامة أن تؤيد طلب المحاكم بتوفير موارد إضافية لها في عام ١٩٩٩.

إن قلم المحكمة وفر الدعم اللازم لتوسيع المهام القضائية والادعائية للمحكمة بنجاح. فقد استحدث إجراءات إدارية للمحكمة تلزم لتشغيل ثلاث قاعات محكمة، بما في ذلك تعيين مستشار للدفاع عن المتهمين المعوزين، والإشراف على مرفق الاحتجاز، والمحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول، وكان مسؤولا إلى حد كبير عن الإشراف على نمو الهيكل الأساسي للمحكمة.

ومن غير ريب أن ما من محكمة تستطيع أن تعمل من دون تعاون الدولة معها وامتثالها لها. وخلال العام الماضي، استفادت المحكمة من زيادة التعاون والامتثال، سواء من الدول أو من المنظمات الدولية والمتعددة الجنسيات. والأهم من ذلك أن عددا من الدول بدأ يدعم المحكمة مباشرة بتقديم المساعدة السوقية والمالية، وغير مباشرة عن طريق تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك - اتفاق دايتون.

إن استسلام متهمين من جمهورية كرواتيا وجمهورية صربسكا لهو أوضح دليل على ازدياد التعاون من الدول والكيانات التي كانت تشكل يوغوسلافيا السابقة. وأن التغير في موقف جمهورية صربسكا له دلالة خاصة، حيث أن ذلك الكيان كان حسب التقارير السابقة مفرطا في تصلبه حيال المحكمة. وعلى سبيل المثال، فإن هذه البيئة المحسنة سمحت بالإفراج الاحتياطي عن أحد المتحجزين عقب تلقي كفالة من جمهورية صربسكا وضمانة بأنها تكفل إعادة مثول المحتجز أمام المحكمة لمحاكمته.

ومما يؤسف له أنه وسط هذا الجو العام من التعاون المتزايد، ثمة عقبة واحدة هامة. وهذه هي

النقطة الثانية التي سأناقشها. فلقد رفعت مرتين في الأسابيع الـ ١٠ الماضية تقارير إلى مجلس الأمن عن عدم امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وتلك التقارير تتعلق بمسألتين. المسألة الأولى هي تقصير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في القبض على متهمين وتحويلهم إلى المحكمة لاحتجازهم؛ والمسألة الثانية هي تقصير تلك الدولة في إصدار تأشيرات لمحققين من مكتب المدعية العامة كي يتسنى لها إجراء تحقيقات في كوسوفو. علاوة على ذلك، رفع سلفي، القاضي كاسيسي، إلى مجلس الأمن تقريرا عن تقصير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تنفيذ مذكرات توقيف بحق متهمين يعتقد أنهم موجودون على أراضيها، وأثار القاضي كاسيسي في كل خطاب من خطاباته السنوية الأربعة إلى الجمعية العامة هذه المسألة بوصفها عقبة مستمرة ورئيسية أمام قدرة المحكمة على الاضطلاع بالولاية الموكولة إليها.

وعلى الرغم من هذه التقارير، لم يقم المجتمع الدولي، مع ذلك، إلا بعمل قليل لمعالجة هذه المسألة. ولا عجب أن التأثير الظاهر لهذا التراخي قد تمثل في إعطاء رخصة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعدم الاكتراث بالتزاماتها الدولية مع الإفلات من العقاب. وأن الفشل في التصدي لعدم التعاون هذا بطريقة مفيدة شجع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على عرقلة عمل المحكمة دون خجل، ومشيئتها والولاية الواضحة التي أناطتها بها الأمم المتحدة. وهكذا، فإن الأعمال التي تقوم بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مستهزئة بالقانون الدولي، هي إهانة للأمم المتحدة والمبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسة. علاوة على ذلك، فإن هذه الأعمال الشريرة تتناقض تناقضا مباشرا مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأحداث التي جرت في كوسوفو.

ففي القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، حث مجلس الأمن المدعية العامة للمحكمة على البدء بجمع معلومات عن العنف في كوسوفو. وبتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر وجد المجلس في القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) أن الأحداث التي جرت في كوسوفو شكلت تهديدا للسلام والأمن في المنطقة. وفي ذلك القرار، كانت السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملزمة بأن "تتعاون تعاونا تاما مع المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في التحقيق فيما يمكن أن يكون قد وقع من انتهاكات تدخل في نطاق ولاية المحكمة". وأخيرا، وقبل أقل من شهر مضى، أي بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨) الذي يدعو إلى إجراء تحقيق فوري وكامل في جميع الاعتداءات المرتكبة في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، كان المطلوب قيام تعاون كامل مع المحكمة "بما في ذلك الامتثال لأوامرها وطلباتها للمعلومات والتحقيقات".

ولقد نصت رسالتي المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى مجلس الأمن على أنني

"ألتمس من مجلس الأمن، مع وافر الاحترام، أن يتخذ تدابير ملزمة بما يكفي لدفع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الانضمام لصفوف الأمم التي تمتثل لأحكام القانون".

وقبل يومين اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٠٧ (١٩٩٨) آخذا في الاعتبار رسائلي المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ومما له أهمية أن مجلس الأمن، إذ يتصرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قد أدان تقصير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تنفيذ مذكرات توقيف بحق ثلاثة أفراد أشير إليهم في رسالتي المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر، وطالب بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لمذكرات التوقيف تلك، بما في ذلك وضع أولئك الأفراد قيد الاحتجاز لدى المحكمة.

ومما له أهمية أيضا أن مجلس الأمن طالب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعماء الطائفة الألبانية في كوسوفو وكل المعينين الآخرين بالتعاون الكامل مع المدعي العام في التحقيق في جميع الانتهاكات المحتملة في إطار اختصاص المحكمة. إلا أن هذه الدولة، وطيلة سنوات ثلاث، تقاعست ورفضت دونما حياء تنفيذ مذكرات الجلب هذه. وعلاوة على ذلك، فإنها برفضها منح تأشيرات دخول للمحققين التابعين للمدعية العامة، أعلنت أنها لن تقبل بأن تجري المحكمة تحقيقات في حوادث كوسوفو مع أن مجلس الأمن أصدر توجيهاته بالتعاون مع المدعية العامة في تحقيقاتها.

ولذا، فإنني أؤكد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتحدى تحديا مباشرا سلطة مجلس الأمن.

ومع وافر الاحترام فإني أدعو الجمعية أن تعلن بصورة قاطعة لا لبس فيها أن هذه الإجراءات لن تلقى التأييد لأنها تهدد بتقويض كل ما تمثله الأمم المتحدة. وإنني أحث الجمعية على أن تؤكد مجددا على هذه المبادئ وأن تكفل عدم السماح لأية دولة، وأكرر لأية دولة بأن تنتهك التزاماتها بموجب القانون الدولي وتفلت من العقاب.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة بدور المحكمة في تحقيق السلام والمصالحة. فالمحكمة جزء معترف به ولا يتجزأ من عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة. فالجرائم الشنيعة التي ارتكبت أثناء الصراع كانت جرائم ارتكبها أفراد ضد أفراد. ومع ذلك، فإنها أيضا جرائم ضد الإنسانية. وفي نهاية المطاف، يجب على المجتمع الدولي أن يحاسب جميع الذين خططوا ووجهوا ونفذوا كل جانب من جوانب هذه الجرائم وحرضوا عليها. وهي جرائم يعجز عنها الوصف. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن المحكمة تعمل على إنشاء سجل كامل وشامل يحفظ للتاريخ تدون فيه الأعمال البربرية التي عصفت بيوغوسلافيا السابقة.

ولدى تجميع هذه الدواية، فإنه يجب احترام مبادئ المساواة بين جميع الأفراد، وشمولية العدالة، والاتساق في تطبيق القانون. والمحكمة في دفاعها عن هذه المبادئ تمثل الخيط الذهبي في قماشة عملية السلام. فإن تقاعس منا أولئك الذين في وسعهم اتخاذ التدابير الفعالة لاستئصال سرطان الإجرام الذي يلطخ كل خيط من خيوط هذه العملية، فإن القماشة نفسها ستنحل. فإذا حدث ذلك، فإن الموارد الهائلة التي استثمرت في إعادة بناء المنطقة ستكون عندئذ قد ذهبت سدى وستفشل قطعا عملية المصالحة.

وفي محاولة لزيادة فهم شعب يوغوسلافيا السابقة للمحكمة، قمنا في الشهر الماضي بتوجيه دعوة الى القضاة والمحامين والمدعين العامين وأساتذة الجامعات من ولايات وكيانات يوغوسلافيا السابقة للقدوم الى لاهاي. وتعتزم المحكمة أن تستند الى هذا الجهد. وسنعمل على الوصول ليس فقط الى أوساط العاملين في المجال القانوني وتأييدهم، بل الى جميع الذين يقدرون سيادة القانون. وسنتحدى جميع الذين يحاولون تقويض مساهمتنا في عملية السلام. وسنبدل المعلومات المضللة عن المحكمة بمعلومات صحيحة عن المحكمة. وسنستند الى هذه البداية في إقامة حوار مستمر لمناقشة الدور الهام الذي تضطلع به المحكمة في إطار إحلال السلام وتحقيق المصالحة في المنطقة. وسنعمل على كفالة نيل المحكمة الاحترام الذي تستحقه من أولئك الذين أنشئت من أجلهم ومن جانب المجتمع الدولي برمته.

إلا أننا لم نصل الى هناك بعد. ولذلك فإن اقتراحا بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، سابق لأوانه، مع أنه مقبول من حيث المبدأ وإن كان موضع أخذ ورد. وقبل إنشاء هذه اللجنة، ينبغي بذل جميع الجهود لتعزيز الآليات الموجودة لإقامة العدل، بدلا من إنشاء هيكل جديد يزيد من إعاقة قدرتنا على إحلال سلام قائم على العدالة في البوسنة والهرسك. والعملية القضائية مجهزة تجهيزا كاملا لفحص الأدلة المتعلقة بارتكاب الجرائم الشنيعة فضلا عن تحديد أسباب الصراع. والقضاة غير متحيزين، وليست لهم أية مصلحة في الصراع؛ وهم مؤهلون تماما لتحديد المسؤولية.

وأناشد الجمعية العامة أن تؤكد مجددا على الالتزام الذي قطعته على نفسها بجرأة قبل خمس سنوات، وأذكر الجمعية بأن التساهل في مواجهة الشر والعدوان اليوم لن يولد غدا سوى المزيد من الأحزان نفسها. فأعمال العنف الأخيرة والأزمة الإنسانية التي وقعت مؤخرا في كوسوفو توضح بجلاء أننا نواجه الاحتمال الحقيقي جدا لنشوب صراع مرير سيبتلع منطقة البلقان مرة أخرى.

وفي أعقاب ويلات الحرب العالمية الثانية، أنشئت محكمة نورمبرغ لكي تنبه العالم الى أن المجتمع الدولي لن يسمح بمرور هذه الفظائع دون عقاب. ومن هنا جاءت عبارة "لن يتكرر ذلك أبدا". إلا أن شبح هذه البربرية ينتابنا مرة أخرى. وبدون تحديد التزامنا الراسخ بالمبادئ الهامة التي ينطوي عليها عمل اللجنة، فإن أولئك الذين يذبحون الأبرياء سيسخرون من قولنا الذي تعهدنا فيه بأن ذلك "لن يتكرر أبدا".

لقد كان هذا القرن ملطخا بالدم أكثر من القرون الأخرى. ومن أسف، أن المجتمع الدولي كان يعاني من الانفصام في استجابته. وبالرغم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واعتماد اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها والعديد من المعاهدات التي تحظر ارتكاب هذه الأعمال غير المشروعة، اندلعت الصراعات الدولية وغير الدولية، التي كانت تستهدف

المدنيين الأبرياء، ووصلت الى حد من الضراوة والتكرار يثير الجزع. فنحن لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي بينما ترتكب هذه الفظائع. لأننا لو فعلنا ذلك، لكان ذنبنا مماثلا لذنب مرتكبي الجرائم.

والجرائم الشنيعة التي ارتكبها النظام النازي سمح لها بأن ترتكب لأن الكثير من المتفرجين قد غضوا من أبصارهم. لقد كانوا يعرفون ما يحدث، إلا أنهم ادعوا الجهل فما كانوا يريدون أن يعرفوا. لقد كان من الأسهل والأسلم لهم ألا يعرفوا. لقد كانوا يعرفون ولم يفعلوا شيئا. يكتب أروين ستروب، مؤلف كتاب "جذور الشر"، إن الخطر الحقيقي وراء جميع انتهاكات حقوق الإنسان لا يكمن في مرتكبها وإنما في من يتفرج عليها - ذلك أنه يعرف ولا يفعل شيئا.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدلل، بالأفعال لا بالأقوال، على تجديد التزامه بتحويل هذه الصكوك التي تحدد المعايير الدولية الى أدوات ردع فعالة. وإن إدانة السلوك ثم العفو عنه، أسوأ من عدم إدانته بتاتا. وهذا ليس مجرد عملية نفاق، إلا أن أثره يمتد ليجعل من هذه الصكوك بيانات طموحة ليس إلا - أي أنها ليست أكثر من "نمور من ورق".

ولذا، فإنني أسأل الجمعية العامة: هل ستقفون دون حراك وتسمحوا لدولة واحدة بأن تهزأ بالتعليمات الواضحة للأمم المتحدة؟ ألا تصبحون، من خلال إسقاط دوركم، شريكا من الشركاء؟ أو هل ستؤكدون بشجاعة ودونما تحفظ على أن مبادئ السلام والعدالة التي قامت عليها هذه المنظمة منذ نصف قرن تستحق أكثر من مجرد الورق الذي سطرت عليه؟ وهل ستتحقق تطلعات وآمال الذين يؤيدون حكم القانون، أو هل سيسمح لدولة واحدة بأن تتجاهل التزاماتها وتفلت من العقاب.

إننا نقف حقا في مفترق طرق الآن. فالمحكمة تفتقر إلى سلطة الإنفاذ المستقلة التي تحقق الامتثال. ونحن لا نستطيع أن ننجز مهمتنا المتمثلة في المساعدة على إقامة وصون السلم والأمن الدوليين في منطقة مزقتها الأحقاد المثارة على نحو مصطنع دون دعم ثابت من الجمعية. والسابقة التي ستسجل إذا ما سمح لدولة واحدة أن تتجاهل الالتزامات التي فرضها عليها المجتمع الدولي، من شأنها أن تحجب الإنجازات التي حققناها حتى الآن. فتجاهل عدم التعاون وعدم الامتثال من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والذي تمادى إلى تعويق صارخ، يشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، مما سيوجه ضربة مدمرة إلى القانون الدولي وإلى هذه المؤسسة.

لقد عملت المحكمة كل ما في وسعها لتحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها. وإذا لم ننجح، فلن يكون ذلك بسبب فشل المحكمة. إننا إذا لم ننجح، سيكون ذلك لأن المجتمع الدولي خذل المحكمة. ستكون المحكمة قد خُذلت من جانب الدول التي أنشأتها، والتي تعتمد عليها في فعاليتها، وسيكون المجتمع الدولي قد تخلى عن التزامه بسيادة القانون. والسماح بذلك سيكون بداية النهاية لروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسيشكل ذلك مأساة. وتملك الجمعية العامة السلطة لأن توجه إلى العالم رسالة بأنه ليس هناك نزاع عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان.

وقد حان الوقت لإنفاذ روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجب علينا ألا نقف موقف المتفرجين. بل يجب علينا أن نعمل، وأن نحمي من لا يستطيعون حماية أنفسهم. وإذا لم نستوعب دروس تاريخنا الحافل بالمشاكل، فسيكون محكوما علينا إذن بأن نكررها.

السيد سوشريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، عن التقرير السنوي الخامس للمحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، تؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك ايسلندا وليختنشتاين، البلدان المنتميان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويود الاتحاد الأوروبي أولا أن يشكر رئيسة المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، السيدة غابرييل كيرك ماكدونالد، على عرضها للتقرير على نحو شامل ومُثقف وجذاب. ونود أن نهنئها على انتخابها رئيسة للمحكمة. وأنا واثق من أن إحساسها بالروعة عند مخاطبة الجمعية صباح اليوم، كان سيكون أكبر قدرا لو أن قاعة الجمعية كانت

ممتلئة بأعداد أكثر من الوفود، الأمر الذي يتناسب مع أهمية هذا البند من جدول الأعمال.

واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن امتناننا للرئيس السابق، السيد أنطونيو كاسيسي، على رئاسته الدؤوبة والمقتدرة للمحكمة خلال سنواتها الأولى التي تتسم بالأهمية.

إن التقرير المعروض على الجمعية، من خلال تحليله والتفاصيل التي يقدمها معا، يعطينا صورة واضحة وكاملة لأنشطة المحكمة في الفترة ما بين ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨. ونهنئ الرئيس، والقضاة، والمدعية العامة وبقية موظفي المحكمة على ما أنجزوه من عمل هام. ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يعرب عن تقديره للإسهام الذي لا تزال تقدمه هولندا لأنشطة المحكمة بوصفها البلد المضيف. ولا يقل تقدير الاتحاد الأوروبي لمختلف الإسهامات الأخرى، من مالية ونوعية ومن توفير للموظفين اللازمين للمحكمة، التي قدمتها الحكومات الأخرى خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وكما يظهر من التقرير، حققت المحكمة في نهاية سنتها الخامسة مزيدا من التقدم. وقد أنشأ المجتمع الدولي من خلال قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) آليات للولاية القضائية ليضع حدا لحالة الإفلات من العقاب التي كان يتمتع بها عدد هائل من مرتكبي الجرائم الفظيعة: التي تتمثل في انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة أثناء سنوات الصراع في يوغوسلافيا السابقة. وعمل المحكمة بصورة ممتازة هو في غاية الأهمية من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام في يوغوسلافيا السابقة ومتابعتها. وفيما عدا استثناءات قليلة جدا، سنتطرق إليها لاحقا، أقامت الدول أساسا جيدا للتعاون مع المحكمة.

وفي هذا الصدد، يلاحظ الاتحاد الأوروبي أنه، حسبما ترى المحكمة نفسها، قد أسفرت أحداث وتطورات السنة الماضية، كما يرد في التقرير، عن قيام مؤسسة قضائية جنائية دولية مكتملة يتوافر لها ما تتطلبه ولايتها من هياكل أساسية وأجهزة ادعاء وأجهزة قضائية وإدارية. وقد تميزت السنة الماضية في الواقع بنمو لم يسبق له مثيل للمؤسسة وأنشطتها، فأثبتت بذلك، كما تقول المحكمة، على أن "العدالة الجنائية الدولية هدف يمكن تحقيقه" (A/53/219، الفقرة ٢٧٦). وعلاوة على ذلك، شكلت المحكمة سابقة هامة لإنشاء ولاية قضائية جنائية دولية عامة، مما يبشر خيرا في هذه المرحلة التي شهدت ميلاد المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت باعتماد نظام روما الأساسي في ١٧ تموز/يوليه من هذه السنة. والواقع أن العمل والأنشطة الفعلية التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة وشقيقتها، محكمة رواندا، والخبرة المكتسبة من خلالهما، من شأنها أن توفر مصدرا هاما لوضع مدونة لقواعد الإجراءات وغيرها، تمكن من محاكمة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني، على الصعيد الدولي، بصرف النظر عن المكان الذي تحدث فيه تلك الجرائم وعمن ارتكبها. وفي هذا الصدد، لابد أن يشدد المرء على أهمية أن تتوفر للضحايا فرص الوصول على النحو المناسب إلى المحكمة، وأهمية توفير الحماية لأولئك الضحايا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء المحكمة لدائرة محاكمة ثالثة. وقد انتخبت الجمعية العامة القضاة الذين سيعملون في هذه الدائرة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، استعرضت المحكمة قواعد الإجراءات والإثبات التي تعمل بها، وعدلت عددا منها، وأضافت عدة قواعد جديدة. وكل ذلك من شأنه أن ييسر عمل المحكمة ويعجل به.

وإلقاء نظرة عاجلة على الترتيب الإداري الحالي للمحكمة يدل على أن الهيكل الأساسي القائم يمكن أن يعتبر كافيا ومواكبا للتطورات. فقد شيدت قاعتان إضافيتان للمحكمة، وحصلت المحكمة على مساحة إضافية لقلمها. ورغم أن الحاجة قد تبرز مستقبلا إلى توسيع مرفق الاحتجاز، فإن المحكمة تستطيع تدبير أمورها في التجهيزات الحالية. وتستوعب هذه التجهيزات حاليا ٢٧ من المحتجزين الذين وجهت إليهم المحكمة عرائض اتهام.

ومنذ تشرين الأول/اكتوبر من السنة الماضية، كما تورد المحكمة في تقريرها، ألقي القبض على ١٩ متهما أو سلموا أنفسهم إلى المحكمة. ومع ذلك، عندما ينظر المرء إلى المسح المفصل لحالات تنفيذ أو عدم تنفيذ أوامر القبض من جانب الدول والكيانات والمنظمات الدولية في إقليم يوغوسلافيا السابقة، الوارد في المرفق الثالث للتقرير، يصبح واضحا أنه لا تزال هناك مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالتعاون الفعال من جانب

السلطات الموجودة في الإقليم الذي تشمله ولاية المحكمة القانونية ومرجعيتها. ففي عدد من الحالات لم تتخذ السلطات أي إجراء على الإطلاق بشأن طلبات ومذكرات القبض الصادرة من المحكمة.

وعدم التعاون من الواضح أنه انتهاك للالتزامات الطوعية بمقتضى القانون الدولي ويجب عدم التسامح بشأنه. وبينما تلاحظ المحكمة بعض الزيادة في التعاون من جانب ريبابليكا سربسكا أسفر عن تسليم خمسة متهمين من أراضيها، فإن الوضع الشامل لا يزال غير مرض. وهناك مثال صارخ هو رفض حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المستمر التعاون مع المحكمة بعدم القبض على ثلاثة أشخاص متهمين ونقلهم إلى حجز المحكمة، وهو أمر أثارته رئيسة المحكمة في رسالتها المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/839)، وذكرته مرة أخرى بشكل مقنع صباح اليوم عندما عرضت تقرير المحكمة. وفي هذا السياق، نرحب بإعلان مجلس الأمن يوم الثلاثاء الماضي عندما أدان بأوضح العبارات عدم قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حتى الآن بتنفيذ مذكرات القبض هذه، وطالب بتنفيذها فورا ودون شروط.

كما كان الحال في الماضي، سيمتنع الاتحاد الأوروبي - لأسباب مبدئية - عن التعليق على القضايا الفعلية القائمة الآن أمام المحكمة. إن الفصل الثاني باء من التقرير المتعلق بالأنشطة القضائية للمحكمة يتضمن معلومات مفصلة في هذا الشأن. ونحن نود أن نؤكد مجددا أنه حتى تقوم المحكمة بعملها بشكل محايد، فإنها يجب أن تكون مستقلة تماما عن أية سلطات سياسية. ومع ذلك ينبغي أن نؤكد مرة أخرى ضرورة توفر التعاون غير المقيد من جانب جميع الدول وجميع الأطراف مع المحكمة لتمكينها من أداء واجباتها بشكل مرض. إن الواجبات المتماثلة للسلطات المعنية لا تمتد إلى تنفيذ مذكرات القبض الصادرة عن المحكمة فحسب، وإنما تسهل نشاطها المتعلق بالتحقيق أيضا وذلك بالسماح بدخول المحققين والتعاون معهم.

وفيما يتعلق بهذا الأمر الأخير، يلاحظ الاتحاد الأوروبي أن مسائل خطيرة قد ظهرت فيما يتعلق بدور المحكمة استجابة للأحداث الأخيرة التي وقعت في كوسوفو. إن القانون الإنساني الدولي ينطبق على الحالة في كوسوفو ولدى المحكمة تفويض بجمع المعلومات والأدلة ذات الصلة.

لقد لفتت رئيسة المحكمة الانتباه في رسائل وجّهتها مؤخرا إلى مجلس الأمن إلى أن التعاون اللازم من جانب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليس وشيكا. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق بشأن قرار تلك الحكومة بعدم إعطاء وفد من المحكمة إذنا بممارسة تحقيقات في كوسوفو. وهذا القرار حالة واضحة تبين عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق هولبروك - ميلوسيفيتش الأخير، الذي يؤيده الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما. وموقف الاتحاد في هذا الشأن أُبلغ إلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

في هذا الصدد، يذكّر الاتحاد الأوروبي بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، التي تذكّر بالتزام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتعاون تعاونا تاما مع المحكمة فيما يخص كوسوفو، بما في ذلك، الامتثال لأوامرها، وطلباتها للمعلومات والتحقيقات. ويطلب الاتحاد أن توقف سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منع مكتب المدعية العامة من تنفيذ مهمتها في كوسوفو.

ونحن نعرب عن الأمل في أن تتخذ سلطات بلغراد الخطوات اللازمة أخيرا لتمكين المحكمة، وعلى وجه الخصوص المدعية العامة، من القيام بمهمتها المتعلقة بكوسوفو. وليست هذه مسألة تتعلق بالتكرم بمنح تأشيرة دخول إلى المدعية العامة وموظفيها حتى يمكنهم حضور حفل أو حدث مشابه في بلغراد؛ إنها مسألة تعاون إلزامي مع المحكمة بمقتضى المادة ٢٩ من نظامها الأساسي وامتثال حقيقي للالتزامات الواضحة بمقتضى القانون الدولي.

وفي الختام، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد للمحكمة الدولية تأييده التام لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابق منذ عام ١٩٩١. ولتحقيق الغرض الذي أنشئت المحكمة من أجله، يصبح التعاون النشط من جانب جميع الحكومات أمرا ضروريا. ووفقا لذلك، يحث الاتحاد الأوروبي على أن يكون ذلك التعاون قريبا. وأهمية ومدى هذه المسألة حددتهما المحكمة نفسها تحديدا جيدا في استنتاجها

النهائي، وهي نتيجة تنطبق بالمثل، إن لم يكن إلى حد بعيد، على المحكمة الجنائية الدولية وعلى النظام الأساسي المعتمد في روما في أوائل هذا العام. والاتحاد الأوروبي يتفق مع المحكمة فيما ذكرته في نهاية تقريرها بأنه:

"من أجل دعم النظام الدولي الوليد الذي تجسده المحكمة، يجب أن تطبق قواعد الإجراءات القانونية وأن يتمسك بها. ولا ينبغي أن يتطرق الشك إلى هذا الأمر، لأنه لا مكان للشك فيه. فسيادة القانون لا تخضع للاعتبارات العملية. والمجتمع الدولي يجب أن يرى ويجب أن يصغي ويجب أن يتصرف إذا أراد ألا يبدد الإمكانيات الهائلة المتمثلة في إنشاء المحكمة". (A/53/219، الفقرة ٣٠٠)

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): النرويج معجبة بمنجزات المحكمة الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة، كما انعكست في الأحكام المختلفة وأيضا في التقرير المعروض علينا. إن الأحكام التي صدرت مؤخرا تلقي الضوء على سلسلة الأحداث المرتبطة بدائرة العنف في يوغوسلافيا السابقة. ونحن نشارك الذين أعربوا عن الأمل الخالص في أن يسهم نشاط المحكمة في ردع ارتكاب أية أعمال وحشية جديدة، وأيضا في العملية الطويلة المدى للمصالحة الوطنية في يوغوسلافيا السابقة. وفضلا عن ذلك، فإن أحكام المحكمة تمثل لبِنات جديدة هامة في الاختصاص الدولي فيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية. إن الخبرة المكتسبة خطوة أيضا نحو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للنظام الأساسي للمحكمة المعتمد في روما في تموز/يوليه من هذا العام.

والنرويج تؤيد تأييدا تاما أن يكون للمحكمة دور في التحقيق والمحاكمة بشأن الجرائم الدولية المرتكبة فيما يتصل بالوضع المأساوي في كوسوفو. ونحن نشعر بانزعاج عميق في هذا الشأن نتيجة عدم امتثال حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التامة تقريبا فيما يتعلق بالمحكمة، كما نرحب بكون مجلس الأمن قد تناول الأمر في قراره ١٢٠٧ (١٩٩٨). والقرار يشجب عدم استمرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتعاون التام مع المحكمة، ويطالب بالتنفيذ الفوري غير المشروط لمذكرات القبض الصادرة بحق ثلاثة أفراد اتُهموا - كما يدعى - بقتل ٢٦٠ رجلا غير مسلح في أعقاب سقوط مدينا فوكوفار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

وبينما نعترف بوجود إشارات على تعاون محسَّن مع المحكمة، نتذكر باستمرار أن المرتكبين الرئيسيين للأعمال الوحشية التي ارتُكبت في يوغوسلافيا السابقة لا يزالون يتمتعون بحريتهم دون عقاب. ولذلك نود أن نؤكد أن المجتمع الدولي يجب ألا يتردد في التمسك بالتزامه الطويل من أجل الوفاء بمهمة المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة. ولا ينبغي لأحد أن يقامر بالإفلات من العقاب عن أعمال الإبادة الجماعية، وسائر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب الخطيرة.

لا تزال النرويج مؤيدا قويا للمحكمة، وتنضم إلى الذين ناشدوا الدول اتخاذ جميع الخطوات التشريعية اللازمة بموجب القانون المحلي لضمان تعاون الدولة الفعال معها. وبالإضافة إلى تنفيذ التشريع وضمان الامتثال لطلبات المحكمة بتقديم المساعدة، يجب على الدول أن تكفل أيضا الدعم المالي والمادي الملائمين. وقد أعلنت الحكومة النرويجية - من بين تدابيرها - عن رغبتها في النظر في الطلبات المقدمة من المحكمة والمتعلقة بإنفاذ عقوبات صادرة من المحكمة وبالتالي، بما يتفق مع قانونها الوطني، لتلقي عدد محدود من الأشخاص المحكوم عليهم لقضاء مدد عقوباتهم في النرويج. ونشجع دولا أكثر على إظهار التزامها المستمر بعمل المحكمة بالقيام بأعمال ملموسة.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن كرواتيا تولي اهتماما خاصا لدور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وللمحكمة دور خاص في تحقيق العدالة للضحايا وفي تهيئة الظروف المؤاتية للسلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر رئيسة المحكمة، القاضية ماكدونالد، على تقريرها الشامل وعلى كل جهودها التي تبذلها لجعل المحكمة مؤسسة فعالة ومستقلة تسعى للاضطلاع بولايتها على نحو كفء. وستظل المحكمة تحصل على دعم حكومة كرواتيا الكامل.

إن جمهورية كرواتيا تعتبر أن محاكمة جرائم الحرب ليست واجبا قانونيا فقط ولكنها واجب سياسي وأخلاقي أيضا. وفي الحقيقة أن جمهورية

كرواتيا هي التي طلبت إلى مجلس الأمن أن ينشئ المحكمة منذ عام ١٩٩١. وكانت كرواتيا أيضا من البلدان الأولى التي سنت قانونا للتنفيذ بغية إضفاء الطابع المؤسسي على تعاونها مع المحكمة، وهي تلك البلدان التي لم يزد عددها عن عشرين حتى الآن. ويعمل مكتب اتصال للمحكمة في زغرب فضلا عن مكتب حكومي خاص مكلف بمهمة تنسيق التعاون مع المحكمة. وفي هذا السياق، يسر حكومتي أن التقرير الحالي يقيم تعاون كرواتيا تقييما إيجابيا.

إن رئيسة المحكمة قد استرعت الانتباه إلى أن عدد الأشخاص المتهمين الموجودين رهن احتجاز المحكمة قد ارتفع بثلاثة أضعاف في السنة الماضية. وهذا بالتأكيد تقدم هام ومرغوب فيه. وعلى الرغم من ذلك، تقل دوافع التفاؤل عندما يلقي المرء نظرة فاحصة على من هم فعلا قيد الاحتجاز.

إن الجرائم يرتكبها أفراد وليس جماعات عرقية أو شعب. وأية جريمة، مهما كان عنصر مرتكبها، يجب أن تفحص على أساس وقائعها الموضوعية الخاصة، وفقا للأدلة المتاحة والقانون الساري المفعول. إلا أنه، نظرا لضخامة حجم الجرائم المرتكبة والقيود الزمنية وشح الموارد الأخرى المتاحة للمحكمة، لا يمكنها أن تحاكم كل العدد الكبير من مرتكبي جرائم الحرب. وبدلا من ذلك، يتعين عليها أن تضطلع بأعمالها على نحو انتقائي. ومن ثم، إن لم يكن هنالك بد من النهج الانتقائي، يجب أن تكون القضايا التي تعرض على المحكمة تمثيلية على الأقل. ومن أجل الأسباب الأخلاقية والسياسية على حد سواء ومن أجل سجل التاريخ، يتعين أن تنم هذه القضايا عن مدى ومستوى تورط الأطراف المتعددة في جرائم الحرب المرتكبة، عن طريق ممارسة الادعاء لسلطته التقديرية.

وللأسف، حتى هذا اليوم، لم تمارس السلطة التقديرية للادعاء على نحو ناجح بهذه الطريقة. وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نتجاهل الحقيقة الصارخة التي مفادها أن الاتهام لم يوجه حتى اليوم لأحد بسبب الجرائم الموثقة جيدا التي استهدفت تحديدا كروات البوسنة. وهذا القصور يقوض على نحو خطير أهداف المحكمة نفسها، وهي العدالة، والسرد الصادق لما جرى أثناء الصراع، وأخيرا، تضميد الجراح والمصالحة.

إن تفصيل المتهمين الموجودين رهن الاحتجاز، رغم أنه أكثر تمثيلا منه في السنة الماضية لمسؤولية أعضاء شتى المجموعات عن جرائم الحرب، لا يزال بعيدا عن أن يكون مرضيا. وكروات البوسنة والمسلمون يشكلون غالبية الأشخاص المحتجزين، رغم انتمائهم إلى مجموعات عرقية مثلت الضحايا بصفة عامة، بدلا من مرتكبي جرائم الحرب. ويمكن أن تعزى هذه المفارقة الجلية بالدرجة الأولى إلى عدم تعاون سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا مع المحكمة، وافتقار مجلس الأمن إلى التصميم على دعم المحكمة التي أنشأها بتدابير الإنفاذ إن اقتضى الأمر.

إن كرواتيا لا يمكنها أن تقبل أن يظل من اتهموا بالجرائم المرتكبة في فوكوفار قبل سبعة أعوام تماما، وهم تحديدا مرسكتش وسليفانتشنين ورادتش، بعيدا عن متناول يد المحكمة وعملية المصالحة ترتكز على تقديمهم للمحاكمة. وينطبق الأمر نفسه على مارتتش وكرادزتش وملادتش، وعلى غيرهم كذلك.

هل يمكن أن نلقي باللائمة في الفشل في التوضيح الدقيق للمسؤولية عن جرائم الحرب المرتكبة وفي اعتقال المتهمين بارتكابها على المحكمة وحدها؟ كلا، إذ لا يمكن ذلك خاصة بعد صدور رسائل رئيسة المحكمة مؤخرا التي وجهتها إلى مجلس الأمن - S/1998/839، و S/1998/990، و S/1998/1040 - طالبة دعمه للوفاء بولاية المحكمة بإحضار مجرمي الحرب المتهمين للاعتقال. إن عبء المسؤولية عن عمل المحكمة على نحو كفء وفعال يقع، بعد صدور هذه الرسائل، على مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨)، الذي اتخذ قبل بضعة أيام، يدفع إلى التشجيع. ويأمل وفدي أن يعرب اتخاذ القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ورصد تنفيذه بعد ذلك عن التزام جديد من المجلس بحماية سلطة المحكمة ومصداقيتها وسلطة ومصداقية المجلس نفسه.

إن كفاءة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لها أهمية تتجاوز هذه المحكمة المخصصة، حيث أنها تشكل سابقة للمحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أختتم بياني بسؤال. فإذا كانت المحكمة، التي أنشئت ودعمت بسلطة مجلس الأمن الإنفاذية، ليست كفؤة، كيف لنا أن نتوقع الكفاءة من المحكمة الجنائية الدولية، التي ستعتمد على قبول الأطراف فيها لمعاهدة متعددة الأطراف؟

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للقاضية ماكدونالد، رئيسة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا، على التقرير الشامل الذي تقدمت به للجمعية العامة في كلمتها صباح اليوم، والذي استعرضت فيه بحكمة وكفاءة الإنجازات التي قامت بها المحكمة في الفترة الماضية من جهة، والمشكلات التي تواجهها المحكمة في أدائها لعملها وأسلوب مواجهتها من جهة أخرى.

وأود قبل أستطرد في التعليق على ما ورد في كلمتها وفي التقرير المعروض على الجمعية اليوم أن أتقدم بتحية عرفان وتقدير لكافة القضاة، الذين تتشكل منهم هيئة المحكمة وغرفها الثلاث، على المجهودات العظيمة التي قاموا وما زالوا يقومون بها في ظل ظروف صعبة مشوبة بالتحديات العملية.

لدى نظر الجمعية العامة في المشكلات التي تواجه المحكمة يتعين تقسيم هذه المشكلات إلى قسمين رئيسيين: مشكلات تتصل بالدعم المالي واللوجستي لعمل المحكمة من حيث توفير الموارد المالية اللازمة لها لأداء المهام الموكلة إليها بكفاءة، وتوفير العدد المناسب من القضاة المؤهلين للفصل في القضايا بسرعة، وتحقيق الترابط المطلوب بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الدولية لرواندا بالنظر لتداخل غرف المحكمتين في العمل الموضوعي، بما في ذلك تحقيق نظام فعال للاتصالات يهدف إلى ربط المحكمتين من خلال شبكة اتصالات تكفل الإسراع بأداء المحكمة لمهامها.

إن جميع وسائل الدعم التي أشرت إليها سابقا تتطلب أن تنظر الأمم المتحدة والجمعية العامة على وجه الخصوص، في زيادة ميزانية المحكمة من جهة، خاصة بعد إضافة غرفة جديدة إليها، وأن تساهم الدول الأعضاء بمساهمات مالية سخية تدعم من ميزانية المحكمة وتدعم بالتالي من قدرتها على أداء مهامها بالكفاءة والسرعة المطلوبتين لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم الوحشية. ووفد مصر إذ يضم صوته لمناشدة كافة الدول التقدم بمساهمات طوعية لدعم قدرة المحكمة، يعد بأن تقدم الحكومة المصرية أقصى ما تستطيع من الدعم المادي والسياسي لتمكين المحكمة من أداء مهامها بالكفاءة التي نرجوها جميعا.

لدى الحديث عن الشق الموضوعي للمشكلات التي تواجه المحكمة، يأسف وفد مصر لاستمرار كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جهة وريبابليكا صربسكا من جهة أخرى، في نهجهما عدم التعاون مع المحكمة. فجميع الإحصائيات تثبت تعاون كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا بأقصى ما يستطيعان مع المحكمة، في الوقت الذي لا تكتفي فيه يوغوسلافيا بعدم التعاون مع المحكمة، بل وتسعى لتدمير مصداقية المحكمة والحد من قدراتها. ويتضح ذلك بجلاء من الرسائل التي بعث بها الرئيس السابق للمحكمة القاضي كاسيسي عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ لرئيس مجلس الأمن. ويتضح بشكل أكثر حدة وخطورة من الرسائل التي بعثت بها القاضية ماكدونالد، الرئيسة الحالية للمحكمة إلى رئيس مجلس الأمن في ٨ أيلول/سبتمبر و ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والتي تضمنت سلسلة من المخالفات اليوغوسلافية لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وبموجب اتفاقية دايتون التي تلزمها بالتعاون مع المحكمة.

فقد سبق أن أعاقت يوغوسلافيا المحكمة عن أداء مهامها بالتواطؤ مع ريبابليكا صربسكا في عدم القبض على كل من كراديتش وملاديتش الصادر في حقهما أمر قبض دولي من المحكمة، بل وبدعم ترشيح أحدهما للرئاسة في ريبابليكا صربسكا. ثم أعقبت ذلك بعدم اعتقال الأفراد الثلاثة الذين وجه لهم الاتهام بقتل ٢٦٠ مدنيا أعزل، بعد سقوط مدينة فوكوفار عام ١٩٩١، بل ودعم هؤلاء الأفراد وسداد مرتباتهم لتمكينهم من الهروب من المحكمة. وتلك الحوادث تشكل أمثلة فقط للرفض التام من جانب يوغوسلافيا التعاون مع المحكمة.

وللتدليل على أن هذه المخالفات الصارخة ليست إلا أمثلة لاتجاه عام، تجدر الإشارة إلى أن يوغوسلافيا لم تتخذ الإجراءات اللازمة بموجب قانونها الداخلي لتنفيذ الفقرة الرابعة من أحكام القرار ٨٢٧ (١٩٩٣)،

وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الدولية، التي تنص على حتمية سن تشريعات وطنية لتيسير التعاون مع المحكمة الدولية، في اتجاه لا يشير فقط إلى تحدي يوغوسلافيا لقرارات المجلس والنظام الأساسي للمحمكمة، بل أيضا إلى مخالفتها الواضحة لما التزمت به ووقعت عليه في اتفاق دايتون بالالتزام بالتعاون الكامل مع المحكمة، مما يجعل يوغوسلافيا في وضع يمكن أن يهدد السلم والأمن الدوليين ويستوجب تدخل مجلس الأمن بالحسم الكامل لإجبار يوغوسلافيا على التعاون.

ومن المثير للقلق البالغ أيضا أن الاتفاقات التي عقدت بشأن الحالة في كوسوفو لم تتضمن التزاما صريحا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتعاون مع المحكمة على النحو الذي تضمنته قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) حول الموضوع. ويزيد من هذا القلق تصريحات رئيس ريبابليكا صربسكا بأنه

"لن يحاكم أي شخص في محاكم الدولة عن جرائم لها صلة بالنزاع الدائر في كوسوفو باستثناء الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والقانون الدولي".

تلك التصريحات لا تتضمن أي إشارة لسلطة المحكمة الدولية، مما يمكن معه النظر إليها على أنها محاولة مستترة للإفلات من سلطة المحكمة على كل من يوغوسلافيا وريبابليكا صربسكا.

لقد أدرك مجلس الأمن، باعتماده القرار ١٢٠٧ (١٩٩٨) بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق، خطورة هذا الوضع والحاجة لاتخاذ موقف حاسم إزاءه. إلا أن قرار مجلس الأمن، في الوقت الذي أدان فيه سلوك يوغوسلافيا وعدم تعاونها مع المحكمة، أتى خلوا من عناصر أساسية نرى أنها يمكن أن تشكل عنصر ضغط هاما على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أهمها تفويض قوات تثبيت الاستقرار وقوات الشرطة في اعتقال الأفراد الصادرة في حقهم أوامر بالقبض أو لوائح اتهام، وتقديمهم للمحاكمة، وذلك انطلاقا من أن التعاون مع المحكمة يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في البلقان لا ينبغي التهاون في التعامل معه. وعلى مجلس الأمن في التعامل مع هذا الموضوع ألا يرضخ لأي ضغوط لإجباره على قبول أقل من الالتزام التام لجميع الأطراف، وخاصة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وريبابليكا صربسكا، بالتعاون التام مع المحكمة وبحسن نية وبشكل يحقق للمحكمة أهدافها في تعزيز السلام في منطقة البلقان.

السيد موشوتشوكو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الأسباب الأساسية لبناء المؤسسات التي تنصب أهدافها على تطبيق العدالة الجنائية الدولية صورها الرئيس كلنتون ببلاغة عندما قال:

"علينا واجب. وهذا الواجب يفرض علينا أن نضمن أن دروس نورمبرغ لن تنسى. والذين توجه إليهم تهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية يجب أن يمثلوا أمام العدالة. يجب أن يحاكموا ويجب أن ينالوا العقاب إذا ثبت الجرم عليهم. السلام يجب أن يستتب إذا أريد للعدالة أن تسود، ولكن العدالة يجب أن تسود عندما يستتب السلام".

في عام ١٩٩٣ قرر المجتمع الدولي تأسيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وبقراره ذاك إنما أكد التزامه بمبدأ سيادة السلام والعدالة. واليوم، عندما ننظر في التقرير الخامس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن المحكمة حققت تقدما كبيرا صوب إنجاز الأهداف التي أنشئت من أجلها: إحقاق العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، ومنع الإساءات الأخرى للقانون الإنساني الدولي، وإبقاء صورة تلك الفظائع منطبعة في ذاكرة التاريخ.

قبل خمس سنوات أجمع المرتابون على إعلان أن المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة لن ترى النور. ونسمع اليوم نفس الأقوال عن المحكمة الجنائية الدولية اليوم. والسؤال الذي يطرح الآن: إذا كانت المحاكم المخصصة لحالات معينة لا يحالفها النجاح، وإذا أسيئت إدارتها، وإذا لم يمثل أمامها طوعا من صدرت بحقهم لوائح اتهام أو إذا لم يلق القبض عليهم، وإذا لم يتسن نقل من صدرت بحقهم لوائح اتهام إلى مقار المحاكم، وإذا لم تصدر المحاكم أحكاما بالتجريم أو بالتبرئة، وإذا لم تكن المحاكمات عادلة، فماذا يحدو بنا إلى أن نصدق

بأن محكمة جنائية دولية دائمة يمكن أن تحقق نتيجة أفضل؟ إن المحكمتين الرائدتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا مازالتا تبرهنان على ثبات عزم المجتمع الدولي المعقود على إقامة مؤسسات جديرة باسم الأمم المتحدة وعلى تطبيق العدالة الجنائية الدولية.

إن التقرير المطروح علينا يقدم الأجوبة. إنه يكشف عن زيادة من ٩ إلى ٢٩ في عدد الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام منذ التقرير الأخير، وعن المثول الطوعي لآخرين صدرت بحقهم لوائح اتهام بعد أن بدأت المحكمة في تضييق الخناق عليهم، وقيام دول بتسليم متهمين صدرت بحقهم لوائح اتهام كانت تلك الدول في الماضي تعاند في تسليمهم للمحكمة، واعترافات بالذنب من قبل بعض المتهمين. كما تحققت نجاحات غنية عن البيان على جوانب أخرى. ومن النجاحات البارزة التي سلط التقرير الأضواء عليها ازدياد أنشطة المحاكمة وما قبل المحاكمة، وزيادة وتحسين أنشطة مكتب المدعي العام في التحريات الجنائية وملاحقة المتهمين وتحسينات في تنظيم وإدارة قدرات قلم المحكمة وتشييد غرفتي محاكمة إضافيتين. هذه التطورات لا تترك أي مجال للشك في أن المحكمة مجهزة الآن تمام التجهيز لتبديد المخاوف بأن العدالة الجنائية الدولية لا يمكن تحقيقها.

من كان يتوقع أن محكمة كانت منذ خمس سنوات فقط في المراحل من إنشائها ولديها ١١ قاضيا انتخبوا حديثا ولديها آلاف من الضحايا يلتمسون الإنصاف، وليس للمحكمة مكان ولا موظفين ولا ميزانية ولا قاعة للمحكمة يمكنها اليوم أن تفخر بأنها قاب قوسين أو أدنى من استكمال قدرتها على القيام بدورها الحافز الذي من أجله أنشأها المجتمع الدولي؟

أود أن أركز على مسألة لها أهمية بالغة لنجاح المحكمة، مسألة لا ريب في أنها هامة بنفس القدر لمستقبل أي محكمة دولية دائمة تنشأ في المستقبل، وأعني بذلك تعاون الدول. وفي سياق المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة فإن اتفاق دايتون يطلب من جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا في التحقيق مع الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وفي مقاضاتهم. وبصفة خاصة فإن المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية تفرض واجبا مماثلا على جميع أعضاء المجتمع الدولي بالامتثال دون إي إبطاء لأي طلب باعتقال أو احتجاز الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب وتسليمهم إلى المحكمة الدولية أو إحالتهم إليها. إن تعاون دول يوغوسلافيا السابقة لا يزال أمرا ملحا فبدون هذا التعاون سيكون من الصعب، أو من المستحيل في واقع الأمر، إحضار المتهمين إلى لاهاي لمحاكمتهم.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي طيلة سنين عديدة لم يحترم بالكامل تعهداته للمحكمة الدولية فإن التطورات الأخيرة تبين الرغبة في التعاون مع المحكمة وبصفة خاصة من جانب بعض الأطراف الهامة. إننا نشيد بجهود مجلس تحقيق السلم، كما نرحب بالتعاون المقدم إلى المحكمة من رئيس الوزراء دوديك من ريبليكا صربسكا، ومن قوة تثبيت الاستقرار. ومهما شددنا لا يمكننا المغالاة في التشديد على الحاجة إلى المساعدة المستمرة من جانب قوة تثبيت الاستقرار بالإضافة إلى مشاركة قوة التنفيذ.

ومع ذلك فمن سوء الطالع أن بعضا من أهم الأشخاص الذين كانوا العقل الموجه لأعمال القتل الجماعي للمدنيين الأبرياء، والذين صدرت بحقهم لوائح اتهام لا يزالون تحت سيطرة القوات السياسية والعسكرية في المنطقة. ومن المؤسف أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لم تسلم حتى الآن، أو رفضت تسليم، ثلاثة من المتهمين المعروضين، إلى المحكمة الجنائية الدولية، ورفضت التعاون مع تلك الهيئة منتهكة بذلك اتفاق دايتون وميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن الوثيق الصلة بالمسألة. لقد حان الوقت للمجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن أن ينشط ويستخدم الوسائل المتاحة لديه لغرض الامتثال ولاعتقال المتهمين المتبقين. ولئن كنا نشيد بقرار مجلس الأمن الأخير ١٢٠٧ (١٩٩٨) الذي يدين هذا الفشل والذي يكرر دعوة المجلس لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتعاون بالكامل مع المدعية العامة نحث المجلس على أن يتخذ إجراء حاسما يضمن عدم استمرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في توفير الملاذ للهاربين من القانون الدولي. كذلك فإن النداء المتكرر لجميع الدول بأن تكيف قوانينها المحلية لتتماشى مع التزاماتها نحو المحكمة وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) يجب أن يؤخذ بالجدية الذي يستحقها.

لا يسعنا إلا أن نوافق على التقييم الوارد في التقرير بأن المحكمة لا يزال أمامها الكثير قبل أن تتمكن من أن تحقق على نحو ناجح العدالة لضحايا المذابح التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. ونثق في أن المجتمع الدولي سيواصل تقديم الموارد المالية وغيرها من الموارد الأخرى للمحكمة الجنائية الدولية حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها. وفي هذا الصدد نود أن نهنئ القضاة الذين انتخبوا مؤخرا والذين سينضمون إلى المحكمة قريبا. إنهم يتولون مسؤولياتهم الهامة عند منعطف حاسم وفي وقت تعج فيه المحكمة بمحاكمة الأشخاص المتهمين، وفي وقت يعهد فيه للمحكمة مسؤوليات إضافية تتمثل في إجراء واستكمال التحقيقات في جميع الجرائم التي ارتكبت في كوسوفو. وفي وقت تتضاعف فيه جهود المحكمة للوفاء على نحو فعال بالولاية التي عهد بها إليها.

ونشيد بالمحكمة لصياغة قواعد إجرائية جديدة تمكنها من تنظيم إجراءاتها في مرحلة ما قبل المحاكمة على نحو أفضل لتتم المحاكمة بسرعة. ونثق في أن العناية قد أوليت حتى تكون الإجراءات المعدلة على درجة من الدقة بحيث تكفل حماية المشتبه فيهم من اتهامات لا أساس لها وفي نفس الوقت تفرض عبئا معقولا على كاهل المدعية العامة.

في الختام يشيد وفدي بالقاضية مكدونالد لتقريرها الضامن ولجهودها التي لا تكل ولرئاستها للمحكمة. كما نشيد بالفريق الماهر والمتفاني من القضاة والموظفين في المحكمة للعمل الشاق الذي يقومون به في ظل ظروف عصيبة. إن الدعم المستمر من جانب هولندا حكومة وشعبا جعل المحكمة قادرة على الاضطلاع بمهامها بفاعلية ونحن نشكرها على ما قدمته من دعم وتعاون.

السيدة بايكال (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وضع حد للنزاعات وللمعاناة الإنسانية ثم تحقيق السلم دون التضحية بالعدالة من أهم الأهداف الأساسية للبشرية. وعلى الرغم من أن توقيع اتفاق دايتون للسلام وتنفيذه غير الكامل حققا السلم ووضعا حدا للمعاناة البشرية في إقليم يوغوسلافيا السابقة فإن العدالة لم تعم بالكامل. وفي هذا السياق فإن الأداء الناجح للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة أمر حتمي من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام بالإضافة إلى إحلال السلام الدائم في البوسنة والهرسك.

أود أن أشكر رئيسة المحكمة السيدة غابريل كيرك مكدونالد على عرضها المنور والمفيد للتقرير الخامس للمحكمة. ويسعدنا أن التطورات التي حدثت خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ تبين أن المحكمة أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتها. ففي الفترة التي يشملها التقرير ألقي القبض على ١٩ شخصا متهما جديدا أو سلموا أنفسهم طواعية.

وتقدم المحكمة في الوفاء بولايتها يعتمد على تعاون الدول والكيانات التي تقع في إطار سلطانها القضائي. وفي هذا الصدد، نرحب بالنهج التعاوني الذي أبداه بلدان، هما البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا. ونحيط علما بحقيقة أنه كانت هناك علامة على زيادة التعاون من جانب ريبليكا صربسكا هذا العام، ومع ذلك لا يزال ٣١ متهما مطلقي السراح يعتقد أن معظمهم في أراضي ريبليكا صربسكا أو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

إن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة تتحمل عبئا ثقيلا من العمل الذي تزايد هذا العام على نحو كبير. فقد تزايد عدد المتهمين المحتجزين أكثر من ثلاثة أضعاف وتزايدت أنشطة المحاكمة وبدأ مكتب المدعية العامة التحقيق في الأحداث التي وقعت في كوسوفو أيضا. وفي قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ طلب المجلس من المدعي العام أن يشرع في جمع المعلومات المتصلة بالعنف في كوسوفو الذي يجوز أن يندرج في إطار اختصاص المحكمة. ونحن نؤيد تأييدا كاملا التحقيق الذي تقوم به المدعية العامة بشأن أعمال العنف في كوسوفو ونأمل أن يقدم مرتكبو هذه الأعمال الوحشية إلى العدالة دون إبطاء. ونود أن نعرب عن أسفنا للموقف غير التعاوني الذي أبدته في وقت سابق السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بشأن طلبات تأشيرات الدخول لأعضاء المحكمة.

وفي هذا الصدد، نؤيد المضمون الرئيسي لقرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨) الذي اتخذ منذ يومين،

والذين يدين عدم التعاون المستمر من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ومع ذلك كنا نفضل أن تكون لغة القرار أكثر قوة في مطالبة تلك الدولة بالامتثال وفقا لتعهداتها بموجب اتفاق دايتون للسلام.

ونظرا لزيادة عبء العمل في المحكمة نتيجة للتطورات السابقة، انتخبت الجمعية العامة ثلاثة قضاة للعمل في الدائرة الجديدة للمحكمة ونهنئ القضاة الذين انتخبوا حديثا.

وإجمالا فإننا نقدر العمل الذي تقوم به المحكمة وندرك المصاعب الجمة التي تكتنفه، كما ذكرت رئيسة المحكمة هذا الصباح، وأهم هذه الأعمال هي الحاجة إلى إلقاء القبض على القادة العسكريين والسياسيين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام ولا يزالون مطلقي السراح. ولذلك فإن المحكمة رغم منجزاتها العديدة، ودون أخطاء من جانبها، لا تزال مخفقة في عملها بشكل جزئي. ولا نزال نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء حقيقة أنه في الوقت الذي توجد فيه محكمة في لاهاي تؤدي عملها على نحو كامل وتتمتع بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي، لا يزال الزعماء العسكريون والسياسيون المسؤولون عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني وأعمال التطهير العرقي في البوسنة والهرسك مطلقي السراح.

وإذا ما تحققت العدالة في الوقت المناسب، فيمكن أن تلتئم إلى الأبد جراح الضمير إلى الأبد لدى أفراد الشعب الذين تحملوا المعاناة، وبالتالي يمكن إحلال السلم الدائم.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشارك وفدي باهتمام خاص في مناقشة البند ٤٨ من جدول الأعمال بشأن تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

وكانت المحكمة قد أكملت في أيار/ مايو الماضي ست سنوات على إنشائها. وكانت هذه السنوات الست فترة تاريخية للقانون الدولي وبوجه خاص لإقامة العدل على المستوى الدولي. فالمحكمة حققت نتائج بالغة الإيجابية منذ إنشائها. فقد حددت نظامها الداخلي ونظرت في عدد صغير ولكنه هام من القضايا، وأحرزت تقدما في توطيد دعائمها المؤسسية والإدارية.

ولأعمال هذه الهيئة أهمية بعيدة الأثر في تطوير القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وأصبحت ولايتها القضائية تفسيرا موثوقا للقانون الدولي العرفي، وقوة دافعة للتطوير التدريجي لهذه القضايا في المجالات التي لا تزال بها ثغرات أو التباسات. وقد سرنا بشكل خاص التقدم الذي أحرز في تحديد النظام الداخلي وفي الممارسات المتعلقة بحماية الضحايا والشهود، وكذلك في التقدم المحرز في التفسير الصحيح للجرائم التي ترتكب ضد النساء والفتيات وفي وصف تلك الجرائم وتصنيفها.

وترى كوستاريكا في هذا الصدد أن من الأهمية بمكان التشديد على أن عمل المحكمة ووجودها ذاته أعطى زخما هائلا للمفاوضات التي تكللت بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وما من شك في أن هذه الهيئة الجديدة تكشف عن وجود وعي متنام في المجتمع الدولي بضرورة نبذ وملاحقة أخطر الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. ويغتنم وفدي هذه الفرصة لإعادة تأكيد رأيه بأن المحاكم الخاصة التي ينشئها مجلس الأمن تختلف عن المحكمة الجديدة في كونها مجرد علاجات مؤقتة وسريعة الزوال، ويقتصر دورها على الحالات الاستثنائية الطارئة التي يوجد فيها تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين.

والعدل عنصر أساسي في السلام والمصالحة. ولا يمكن أن نتحدث عن مجتمعات متصالحة في أعقاب النزاع طالما ظل الإفلات من العقاب قائما، وإلى أن تظهر الحقائق ويعاقب مرتكبو أفظع الجرائم. وفي هذا السياق يعتقد بلدي اعتقادا راسخا أن استمرار حالات الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة يقوّض عملية بناء السلام والمصالحة إذ أنه يحرض الضحايا على الانتقام ويقوي غطرسة المعتدين.

ولدينا اقتناع أكيد بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض رفضا قاطعا عدم التعاون مع المحكمة من قبل بعض الحكومات والسلطات المحلية والكيانات الدولية. ومن الأمور الحيوية أن تفي سلطات جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد. ومن المهم

للغاية أن تقوم هذه السلطات دون تسويف أو معاذير باعتقال المدانين في أراضيها وتسليمهم إلى المحكمة. ولم يعد هذا الاعتقال قابلا للتأجيل. وفي المسار نفسه تسترعي كوستاريكا الانتباه إلى الحاجة الحيوية إلى أن تتعاون هذه السلطات مع أنشطة جمع القرائن وتقدم كل الوسائل لتيسير أداء شهادة الشهود. ثم إنه ينبغي أن تقدم تلك السلطات إلى المحاكمة جميع من يمكن الاشتباه بارتكابهم جرائم لا تخضع للمحاكمة أمام المحكمة الدولية. ولا يعفي وجود محكمة لاهاي، بأي حال من الأحوال، هذه السلطات الوطنية أو المحلية من أداء واجبها في إقامة العدل ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم.

وثمة نقطة أخرى، إذ يجب أن أقول إن وفدي يحيط علما مع اهتمام خاص بمحتويات تقرير رئيس المحكمة الدولية بشأن الحالة الإدارية والمالية لتلك الهيئة القانونية. وتغتنم كوستاريكا هذه الفرصة لتعيد التأكيد على أن الأعمال الهامة للمحكمة تتطلب مزيدا من الموارد ومزيدا من الموظفين. وينبغي أن تبذل السلطات المالية في المنظمة وممثلونا في اللجنة الخامسة جهدا أكبر لضمان أن تعتمد المحكمة على الموارد اللازمة والكافية لكفالة سلامة مبدأ السرعة ومراعاة الإجراءات القانونية.

وختاما أنتهز هذه الفرصة أمام أسمى محفل سياسي في الأمم المتحدة، لأعيد تأكيد دعم كوستاريكا الثابت للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي يُعد عملها الدقيق والرائد مثالا على التفاني القضائي والأخلاقي والمعنوي قبل أي شيء آخر - والالتزام بقضية السلام والمصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب.

السيد هاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن تقديره العميق لرئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضية غابريل كيرك مكدونالد، ولفريقها من القضاة الأفاضل وموظفيها لما بذلوه من جهود في النهوض بمسؤوليات المحكمة. ونعرب عن امتناننا بوجه خاص للتقرير السنوي الشامل للمحكمة المقدم لهذه الجمعية في الوثيقة A/53/219. ونتوجّه بالشكر أيضا إلى القاضية مكدونالد على العرض الواضح للغاية الذي قدمته اليوم. ويشاطر وفدي تماما اهتمامات الأعضاء الآخرين من المجتمع الدولي بأعمال المحكمة، وقد درس بدقة التقرير المعروض علينا.

وفي الوقت نفسه نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن سعادتنا إذ أصبحت المحكمة اليوم قادرة على مزاولة كامل عملها بالدعم والمساعدة اللازمين من المجتمع الدولي، من حيث التسهيلات والموارد الأخرى. ويرحّب وفدي بإنشاء دائرة المحاكمة الثالثة في المحكمة وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٦٦ (١٩٩٨). كذلك نتقدم بخالص التهاني إلى أعضاء المحكمة الذين فازوا في انتخابات الجمعية العامة مؤخرا. ونحن على ثقة من أنهم سيتمكنون من الانضمام إلى أعضاء المحكمة الآخرين في استخدام معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم إلى أقصى حد في تصريف مهامهم ومسؤولياتهم وفقا لولاية المحكمة. ونرحب كذلك بالأحكام الأخيرة التي أصدرتها المحكمة.

ولا تزال ماليزيا مقتنعة بأن عمل المحكمة سيوفر مساهمة هامة نحو استعادة السلام والاستقرار في يوغوسلافيا السابقة. فالمحكمة تواصل الاضطلاع بالمهام الجسيمة التي أوكلها اليها المجتمع الدولي لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم التي ارتكبت منذ عام ١٩٩١ ضد الإنسانية في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ونجاح المحكمة في تنفيذ هذه المهام الهامة سيساعد كثيرا في خدمة قضية العدالة، ويسهم في استعادة السلام والاستقرار في بلدان يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما البوسنة والهرسك. وإننا لعلى إيمان راسخ بضرورة إقامة العدل لضحايا الجرائم البشعة، جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، دعما لجهود المصالحة في البوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى في يوغوسلافيا السابقة.

ويسعد وفد بلادي أن يلاحظ أنه أثناء الفترة التي يشملها التقرير حدث تحسن كبير فيما يتعلق بالامتثال للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي، وإنفاذ أوامر المحكمة. وهذا التحسن يقاس بزيادة عدد من صدرت ضدهم عرائض اتهام ومثلوا أمام المحكمة، الذي أصبح ثلاثة أمثال ما كان عليه.

ومع ذلك، يلاحظ وفدي بقلق عميق أن ٣١ شخصا ممن صدرت ضدهم عرائض اتهام ما زالوا مطلقي السراح، على الرغم من أن بعضهم صدرت بشأنهم لوائح اتهام قبل أربع سنوات. ولطالما أكدنا على ضرورة أن تقدم جميع الأطراف المعنية بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام تعاونها الكامل للمحكمة. ولا يجوز التغاضي بعد الآن عن إصرار أطراف معينة، وفي

مقدمتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل والأسود)، وتماديها في رفض أوامر المحكمة بتنفيذ أوامر القبض الصادرة ضد المتهمين بارتكاب جرائم الحرب المقيمين في أراضيها. فاستمرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في رفضها اتخاذ الخطوات اللازمة لتسليم المتهمين بارتكاب جرائم الحرب، يمكن أن تترتب عليه نتائج بعيدة الأثر. ومن الواضح أن هذا الموقف السافر المتمثل في عدم الامتثال بل والإعاقة، التي تتخذه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يقوض القانون الدولي وقرارت مجلس الأمن ذات الصلة.

ووفد بلادي يؤيد تمام التأييد الموقف الذي اتخذه مجلس الأمن في قراره ١٢٠٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وندين عدم قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتنفيذ أوامر القبض التي أصدرتها المحكمة ضد الأفراد الثلاثة المشار اليهم في رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة.

كما يعرب وفد بلادي عن قلقه العميق لأن متهمين رئيسيين، رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش، ما زالا مطلقي السراح، رغم صدور عرائض اتهام بشأنهما مرتين، علاوة على صدور أمر دولي بإلقاء القبض عليهما. ونناشد جميع المعنيين بذل كل جهد ممكن لكفالة مثولهما أمام العدالة. فالضرورة الحتمية تقضي بأن تنفذ بالكامل أحكام قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) والنظام الأساسي للمحكمة.

ووفد بلادي يحدوه الأمل في أن تواصل القوة المتعددة الجنسيات المتواجدة في البوسنة والهرسك أداء دورها الحيوي في مساعدة المحكمة على تنفيذ ولايتها. ويسرنا أن نلاحظ وجود علاقة عمل مثمرة بين المحكمة وقوة تثبيت الاستقرار، وكذلك قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد. وهذا التعاون البناء ينبغي زيادة تعزيزه. ونعتقد أن قوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية والمحكمة يمكن أن يكمل كل منها دور الآخر من أجل تحقيق الهدف المشترك، ألا وهو إحلال السلام والأمن وخدمة قضية العدالة في المنطقة.

ويعتقد وفدنا أيضا أنه يجب تمكين المحكمة من التحقيق في الانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني الدولي في كوسوفو. وبالتالي فإننا نرحب بقرار مجلس الأمن بتفويض المحكمة بإجراء هذه التحقيقات في الحالات التي تدخل في نطاق اختصاصها. وفي هذا الصدد، نهيب بالأطراف المعنية أن تمد المحكمة بتعاونها الكامل.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل إقامة العدل بما يرضي، أولا، الأفراد وأسر الأفراد الذين عانوا من جراء الجرائم البشعة والوحشية التي ارتكبت ضدهم في البوسنة والهرسك وفي أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة، وثانيا، بما يرضي المجتمع الدولي قاطبة. فالجرائم المرتكبة في حق الإنسانية وكذلك أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي لا يجوز السماح بتركها دون عقاب. والمحكمة تستحق الدعم القوي من المجتمع الدولي في هذا الصدد، وماليزيا ستقدم ما يلزم من دعم ومساعدة، في حدود إمكاناتها.

السيد شين كاك - سو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ انتهاء الحرب الباردة، نشهد تواترا في اندلاع الحروب الداخلية. والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي أصبحت تعرض أمن البشر لخطر مميت. ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا أن وجود جهاز قضائي مخصص لإقامة العدالة الجنائية الدولية يعد وسيلة فعالة لوقف هذه الجرائم الشنيعة ومنع حدوثها.

عندما أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٣، كان الكثيرون ينظرون بشيء من الشك الى إنشاء هذه المحكمة، خشية أن يكون في ذلك عائق محتمل يحول دون إجراء مفاوضات سياسية تستهدف حل النزاع. وانطلاقا من الاقتناع بعدم إمكانية إحلال سلام دائم دون إقامة العدل، تمكن من التزموا بإنشاء هذه المحكمة من التغلب على الأخطاء والعثرات التي نجمت عن الطبيعة المعقدة والصعبة لهذا المشروع، ونجحوا في تشغيل المحكمة بكل طاقتها.

وبعد خمس سنوات، ثبتت صحة المُثل العليات التي نادى بها دعاة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فوجود المحكمة لم يشكل أية عوائق أمام إبرام اتفاق دايتون للسلام وتنفيذه. وبدلا من ذلك، فإن قيام المحكمة بمقاضاة ومعاقبة مرتكبي جرائم شنعاء مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد

الإنسانية وجرائم الحرب، خلق إحساسا بالعدالة أفضى الى المصالحة فيما بين الأطراف التي تورطت في تلك المأساة. وكان عمل المحكمة أيضا عاملا مساعدا في التخلص من ثقافة الإفلات من العقاب التي ما زالت تسيطر على تلك المنطقة التي مزقتها الحروب، وهذا بدوره سيكون له أثر رادع ضد تكرار حدوث مثل هذه الانتهاكات الجسيمة مستقبلا في المنطقة.

وإزاء هذه الخلفية، يلاحظ وفدنا بعين الارتياح التقدم المرموق الذي أحرز هذا العام في عمل المحكمة، على النحو المشار اليه في تقريرها السنوي الخامس الوارد في الوثيقة A/53/219. وفي هذا الصدد، نثني على رئيسة المحكمة، القاضية مكدونالد، وعلى سائر أعضاء وموظفي المحكمة، للجهود الدؤوبة التي يبذلونها في التصدي لحجم العمل المتزايد.

ويرحب وفد بلادي بتضاعف عدد المتهمين المحتجزين الذي أصبح ثلاثة أمثال ما كان عليه، باعتبار ذلك دليلا على تعاظم فعالية المحكمة، حتى وإن كان الكثير من المتهمين الهامين ما زالوا طلقاء. وكانت هذه الزيادة الجذرية ممكنة بفضل تنامي عدد الذين سلموا أنفسهم طواعية، والاستخدام النشط لعرائض الاتهام المختومة، ونشاط قوة تثبيت الاستقرار في ملاحقة من صدرت ضدهم لوائح اتهام، والتعاون المتزايد من جانب الدول والكيانات في يوغوسلافيا السابقة. وينبغي السعي دون هوادة لإلقاء القبض على كبار المتهمين الذين ما زالوا مطلقي السراح، للتدليل على أن العدالة تطبق أيضا على كبار المذنبين. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلادي بقوة دول وكيانات يوغوسلافيا السابقة، وبصفة خاصة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أن تتعاون بالكامل مع المحكمة لتنفيذ أوامر القبض التي أصدرتها، دون مزيد من الإبطاء.

وكما يبين التقرير السنوي، فمن المشجع أيضا أن البنية الإدارية الأساسية للمحكمة تم تعزيزها لدعم أنشطتها المتوسعة. وإضافة دائرة ثالثة للمحكمة هذا العام من المتوقع أن تخفف أعباء المحكمة التي استوعب جدول أعمالها بالفعل طاقته الكاملة لفترة ولايتها القضائية الثانية الممتدة أربع سنوات. كما أن التعديلات التي أدخلت على قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات ستكون مؤاتية لاستيعاب الطلب المتزايد على إجراء المحاكمات. وفضلا عن ذلك، نأمل أن تكون المحكمة حريصة على الاستخدام الكفؤ لميزانيتها الضخمة التي بلغ إجماليها الآن ٦٢ مليون دولار تقريبا.

ويسر وفدي أن يتطلع إلى تمكين المدعية العامة من العودة إلى المستوى السابق لأنشطة التحقيق، التي جرى خفضها بسبب نقل الموظفين من التحقيقات إلى إعداد المحاكمات. ونظرا لاحتمال إضاعة الأدلة مع مرور الوقت، يجب إبقاء التحقيقات عند مستوى ملائم. وكان القرار الذي اتخذته المدعية العامة بالتحقيق في العنف في كوسوفو قرارا بالغ الأهمية، في ضوء الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي التي أبلغ عن وقوعها هناك. إن المحكمة منوطة بالولاية الإقليمية والزمنية على الجرائم التي تقع في إطار نظامها الأساسي والتي ارتكبت في كوسوفو. ونحن مقتنعون بأن التحقيقات النشطة من جانب المحكمة ستساهم في منع حدوث مزيد من العنف في كوسوفو.

أود الآن أن أنتقل إلى الدور الهام الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في السعي إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. فبعد أربع سنوات من المفاوضات الشاقة، اعتمد مؤتمر روما الدبلوماسي النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في شهر تموز/يوليه الماضي، بتأييد سابق من البلدان المشاركة. وبذلك، فإننا نبدأ، حاليا، مرحلة ثانية من إنشاء المحكمة. وفي العام القادم، ستبدأ اللجنة التحضيرية في إعداد المقترحات الخاصة بالترتيبات العملية لإنشاء المحكمة، بما في ذلك مشروع القواعد الإجرائية وقواعد الأدلة الخاصة بها.

وبالرغم من وجود بعض الاختلافات الجوهرية في الأساس القانوني والسلطة القانونية للجهازين القضائيين، فإن سجل المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة يعتبر دليلا مفيدا في العملية التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية. وقد تبين ذلك بالفعل عند قيام اللجنة التحضيرية بإعداد النص النهائي لمشروع النظام الأساسي لمؤتمر روما الدبلوماسي. ويتطلع وفدي إلى استمرار مساهمة المحكمة في أعمال اللجنة التحضيرية.

وقد يكون تجميع السابقات من أجل المحكمة الدائمة المقبلة من أهم مساهمات المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة. إذ أنها ستقوم، مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بتوفير مصدر ثري من

السابقات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية التي ينتظر أن تبدأ عملها الفعلي بعد بضع سنوات. ويمكن أن تبدأ المحكمة الجنائية الدولية عملها كاستمرار للمحكمتين المخصصتين؛ وستساعد أحكام هاتين المحكمتين المحكمة الجنائية الدولية في الجوانب الموضوعية والإجرائية من ممارسة وظيفتها القضائية.

وأود أن أورد بعض الأمثلة. فمن ناحية القانون الموضوعي، سيكون الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف في قضية أردموفيتش حول دور الإكراه في ارتكاب الجرائم سابقة مفيدة للمحكمة الجنائية الدولية في تفسير وتطبيق الحكم ذي الصلة من نظامها الأساسي. ومن ناحية قانون الإجراءات، سيكون الحكم الصادر عن دائرة المحاكمة في قضية بلاشكتش فيما يتصل بقيمة ما سمع عن الغير كدليل، مثالا جيدا آخر. ولذلك، ستساعد محكمة يوغوسلافيا المحكمة الدولية في تجنب الصعوبات التي قد تنشأ عن قلة السابقات.

لقد أولت حكومتي أهمية كبيرة لنجاح عمل المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، لأنها تساهم في تعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية فضلا عن قيامها بإقرار السلام وتوطيده، على المدى الطويل. إن الهدف الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي منذ وقت طويل والمتمثل في إقامة العدالة الجنائية الدولية قد أوشك أن يتحقق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معايير القانون الإنساني الدولي التي ظلت في نطاق البحوث الأكاديمية تكتسب دلالة عملية. ومع ذلك، فإن مستقبل هذا المسعى الجديد يتوقف على إرادة المجتمع الدولي أن يكفل سيادة حكم القانون. ونظرا لعدم وجود جهاز تنفيذي خاص بالمحكمة، فإنه لا بد من تعاون الدول ومساعدتها حتى تتمكن المحكمة من الوفاء بولايتها. ونحن إذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للمحكمة نأمل أن تحرز تقدما مطردا في أعمالها.

السيد أكبر (باكستان): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا، لي في البداية، أن أعرب عن تقدير وفدي العميق للقاضية ماكدونالد على مهارة قيادتها وقيامها بإعداد التقرير السنوي الخامس للمحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة وتقديمه الواضح. نود أيضا أن نحيي سلفها القاضي انطونيو كاسيسي، على دوره الرائد في السنوات الأولى لإنشاء المحكمة.

فخلال الفترة القصيرة التي مضت على وجود المحكمة، ظهرت بوصفها مؤسسة دولية مكتملة للقضاء الجنائي. ويسرنا أن نلاحظ تزايد الارتياح داخل المحكمة حول تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها المحددة، التي تعتبر حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي. ويجب على اللجنة المعنية التابعة للجمعية العامة أن تواصل إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات المحكمة. ففي الفترة قيد الاستعراض، اتخذت الجمعية العامة تدابير إضافية لتعزيز هيكل المحكمة، بانتخاب ثلاثة قضاة إضافيين من أجل دائرة ثالثة. واتخذت المحكمة كذلك خطوات لمد يدها للجمهور العام. وتقوم صفحة استقبال المحكمة على الشبكة العالمية بنشر المعلومات منذ أكثر من سنة، ونحن نشعر بالتقدير للمحكمة لأنها تعمل، بصورة مطردة، على تحسين هذه الصلة بشعوب العالم التي تتابع أعمالها باهتمام.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنتقدم بالتعزية على وفاة القاضي هاو باي لي من الصين.

ونشاطر المحكمة رأيها أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح بفشلها. فقد جاء في تقرير المحكمة ما يلي:

> "بالنسبة للمجني عليهم، لا يمكن أن يكون هناك صفح إلا إذا أدركوا أو تفهموا، بشكل استثنائي، أسباب معاناتهم. وبالنسبة لمرتكبي الإساءات، لا يمكن أن يتحقق هذا الصفح إلا إذا تقبلوا تحمل المسؤولية". (A/53/219، الفقرة ٢٨٥)

فبالرغم من تقدم المحكمة على هذا الطريق ووجود جدول دعاوى كامل يكفي لضمان استكمال فترة قضائية ثانية مدتها أربع سنوات، فإن مهمتها المتمثلة في تقديم مرتكبي الإساءات للمساءة، مهمة صعبة، وتظل القيود الموضوعة على أدائها تقوض وفاءها بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها. إن مسألة تعاون الدول حاسمة بالنسبة لنجاح المحكمة. والحصول على الأدلة جانب حرج، بالمثل، من عمل المحكمة، لا تستطيع القيام به دون التعاون من الدول.

وحسبما جاء في تقرير المحكمة، فإن ٣١ متهما لا يزالون مطلقي السراح، ومن بين هؤلاء مجرمان رهيبان ارتكبا جريمة الإبادة الجماعية، وجريمة التطهير الإثني في البوسنة والهرسك، وهما رادوفان

كارادزتش وراتكو ملادتش. وهذا تحد مستمر لضمير البشرية. كما أفادت رئيسة المحكمة في رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر فإن استمرار رفض حكومة جمهورية يوغوسلافيا السابقة التعاون مع المحكمة بعدم إلقائها القبض على ثلاثة أشخاص وجهت إليهم اتهامات وعدم تسليمهم إلى المحكمة. وقد أدين هؤلاء الرجال في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بقتل ٢٦٠ رجلا أعزلا بعد سقوط فوكوفار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين، ظل الأفراد الثلاثة مطلقي السراح، ويدعى بأنهم يقيمون في صربيا. والجمهورية الاتحادية هي الطرف الوحيد الموقع على اتفاق دايتون الذي لم يعتمد تشريعات توسع التعاون أو يتخذ خطوات لتسليم الذين يقيمون في إقليمها ممن وجهت إليهم اتهامات إلى المحكمة.

وقد أبلغت الرئيسة الدول الأعضاء أن الجمهورية الاتحادية أصبحت مأوى للهاربين من حكم القانون الدولي. وإنها لإهانة للمجتمع الدولي أن تصر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على رفض منح المحكمة ما يقتضي منها بناء على ما قبلته. ولقد أدان مجلس الأمن عدم قيام يوغوسلافيا الاتحادية حتى الآن بتنفيذ مذكرات القبض الصادرة من المحكمة بحق الأفراد الثلاثة المشار إليهم في الرسالة المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر، وطالب بتنفيذ مذكرات القبض هذه ودون قيد أو شرط بما في ذلك نقل تسليم الأفراد إلى المحكمة. ونحن نتطلع إلى تنفيذ قرار المجلس في وقت مبكر ونأمل أن يتمكن المجلس من إنفاذ قراره.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات كلها، ما برحت المحكمة تبذل جهدها لتحسين برنامجها الخاص بحماية الشهود، ونحن نلاحظ بوجه خاص أن بعض الشهود في محاكمة شيلبتشي قد استفادوا من هذا البرنامج وتعاونوا مع المحكمة.

ومما يبعث على التشجيع أيضا أن نلاحظ أن المدعية العامة قد حققت بعض النجاح في اتباع استراتيجية تقوم على التماس لوائح اتهام مغلقة. وهناك تطور إيجابي آخر يتمثل فيما تقدمه قوة تثبيت الاستقرار من تعاون محمود فيما يختص باحتجاز الأشخاص الذين وجهت إليهم اتهامات واعتقالهم، وفي المساعدة على استسلام من وجهت إليهم الاتهامات استسلاما طوعيا. وقد جاء في الفقرة ١٢٣ من التقرير أن المحكمة تجد ذلك "نقطة تحول" في "تجدد العزم من جانب المجتمع الدولي على مساعدة المحكمة".

كما نعرب عن تقديرنا لتعاون قوة تثبيت الاستقرار في دعم أعمال المحكمة بإنفاذ المعايير الدولية التي تحكم السلوك المهني للعاملين في وسائط الإعلام. ونأمل أن تستمر المحكمة في الانتفاع بكل ما تحتاجه من مساعدة.

كما أكدت المحكمة على الدوام ولايتها الإقليمية والزمانية فيما يختص بالانتهاكات الخطيرة الماسة بالقانون الإنساني الدولي التي تحدث في كوسوفو. كما عزز مجلس الأمن دور المحكمة في هذا الصدد باتخاذه القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، وكلها اتخذت في عام ١٩٩٨. ونحن نشارك المحكمة، مشاركة كاملة، إحساسها بخيبة الأمل إزاء وضع العراقيل في طريق تنفيذ الولاية الموكولة إليها من مجلس الأمن في هذا الصدد. وارتكاب قوات الاحتلال الصربية جريمة الإبادة الجماعية بصفة منتظمة بحق أبناء المجموعة الإثنية الألبانية في كوسوفو هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ولقرارات مجلس الأمن. كما يشكل العدوان الوحشي الذي ترتكبه قوات الاحتلال الصربية بحق السكان المدنيين تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة. ومن اللازم اتخاذ خطوات فعالة لوضع حد لتدابير قمع أبناء المجموعة الإثنية الألبانية.

ونحن نتفق مع المحكمة في تقديرها القائل بإن أحداث كوسوفو تشير إلى مخاطر التساهل، كما نقر المحكمة على رأيها الذي أعربت عنه في الفقرة ٢٩٣ من تقريرها بأن "الاستجابة لهذه الأحداث يجب أن تكون حازمة وملائمة التوقيت حتى تصبح استجابة فعالة".

وقد اتخذ المجلس خطوة واحدة استجابة لهذه الحاجة، وذلك في قراره ١٢٠٧ (١٩٩٨). وإذ تصرف المجلس بموجب الفصل السابع، كرر دعوته إلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى التعاون التام مع المدعية العامة فيما يختص بالتحقيق في جميع الانتهاكات المحتملة ضمن الولاية القضائية. إلا أن الرسائل التي وجهتها المحكمة إلى مجلس الأمن، في وقت سابق تبين أن تلك الخطوة لن تكون كافية. فعلى سبيل المثال، أفادت رئيسة المحكمة في رسالتها المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، باستمرار رفض

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التعاون مع المحكمة الدولية بعدم إصدارها تأشيرات للمحققين التابعين لمكتب المدعية العامة. وسيكشف الزمن عما إذا كان القرار ١٢٠٧ (١٩٩٨) وحده كافيا لتعديل ذلك السلوك. ونحن نحث المجلس على ضمان الامتثال التام لقراراته، تمكينا للمحكمة من إجراء التحقيقات في كوسوفو وميتوهيا.

وما برحت باكستان تقدم الدعم الأدبي والمالي إلى المحكمة. ولقد أسهمنا فعلا بمليون دولار لصندوق التبرعات، ونضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في ندائه الداعي إلى زيادة تعزيز موارد المحكمة المالية. ونحن نقدر المساعدة التي ما برحت تقدم إلى المحكمة، ولا سيما لبرنامج استخراج الجثث.

وقالت المحكمة، في الفقرة ٢٩٩ من تقريرها: "إنها تضمن عند سماع شهادة الضحايا أن أذن التاريخ، التي غالبا ما كانت مصابة بالصمم في هذا القرن، تصيخ السمع".

ونحن نؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل للمحكمة في قيامها بدورها الهام وتقديمها مرتكبي الجرائم الشنعاء إلى العدالة.

السيد نجاد حسينان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقدير وفدي للقاضية ماكدونالد، رئيسة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، لتقديمها تقرير المحكمة السنوي الخامس الوارد في الوثيقة A/53/219.

ولقد أنشأت الأمم المتحدة قبل خمس سنوات بقرار تاريخي، محكمة دولية مخصصة، وذلك لكي تقدم إلى العدالة من ارتكبوا أبشع الجرائم ومن بينها الإبادة الجماعية، والتطهير الإثني، واغتصاب النساء الجماعي، والتعذيب، وتشريد المدنيين بالإكراه، وكلها جرائم ارتكبت بحق مسلمي البوسنة. وقد اتخذت هذه الخطوة الكبرى بتأييد خالص من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي، وذلك بهدف توجيه رسالة واضحة إلى ضحايا هذه الأعمال الإجرامية - التي تتجاوز أبعادها ومقوماتها أي تفسير - وهي أن الإنسانية لن تدير ظهرها لهم وأن المجرمين لن تتاح لهم الفرصة للهروب دون القبض عليهم أو مقاضاتهم. وكل عضو في المجتمع الدولي مقتنع بأنه لن يكون هناك سلام حقيقي في منطقة البلقان دون إقامة العدل.

إن التقرير الذي يرد في ٨٦ صفحة والمعروض على الجمعية العامة يوضح أحداثا وتطورات شتى تتعلق بأنشطة المحكمة في الـ ١٢ شهرا الأخيرة. ومن الجلي جدا أن المحكمة قد ازدهرت وتحولت إلى محكمة جنائية دولية مكتملة التكوين ذات بنية أساسية وتضم الشُعَب المتعلقة بأنشطة الادعاء والأنشطة القضائية والإدارية اللازمة لكي تعمل على نحو سلس وللاضطلاع بالولاية الهامة الموكلة إليها. إضافة إلى ذلك، يوضح التقرير التقدم الهام الذي أحرزته المحكمة في الحصول على الموارد والمرافق والتعاون من الدول والمنظمات الدولية.

وفي السنة الماضية، أولت الجمعية العامة ومجلس الأمن الاهتمام الواجب لنواحي القصور في المحكمة، كما طلب ذلك رئيسها السابق وأيدته الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وقرر مجلس الأمن زيادة عدد دوائر المحاكمة من اثنتين إلى ثلاث، وانتخبت الجمعية العامة ثلاثة قضاة ليخدموا في دائرة المحاكمة الجديدة في المحكمة. ونحن نهنئ القضاة المنتخبين حديثا ونتمنى لجميع القضاة النجاح الكامل في أداء ولايتهم.

إن الزيادة في موارد المحكمة من الميزانية مكنت مكتب المدعية العامة من الاضطلاع بأنشطة التحقيق المقرر تنفيذها في خطة عملها لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. علاوة على ذلك، مدت المدعية العامة نطاق أنشطتها لتشمل كوسوفو وجمع المعلومات المتصلة بالعنف في كوسوفو الذي يجوز أن يندرج في نطاق ولاية المحكمة، كما طالب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ضرورة التزام سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعماء الطائفة الألبانية والآخرين جميعا بالتعاون الكامل مع المدعية العامة للمحكمة في التحقيق في كل ما يرتكب من انتهاكات تندرج في إطار الولاية القضائية للمحكمة، كما طالب بذلك مجلس الأمن في قراره ١٢٠٧ (١٩٩٨)، الذي اتخذ قبل يومين.

ونلاحظ من التقرير أنه خلال الفترة قيد النظر، فإن دوائر المحاكمة ودائرة الاستئناف كانت تعمل على

نحو نشط للغاية في القضايا المعروضة عليها. وخلال الفترة قيد النظر، ألقي القبض على ١٩ شخصا متهمين بارتكاب جرائم تدخل في إطار الولاية القضائية للمحكمة، مما زاد عدد المتهمين المحتجزين إلى ٢٧ شخصا.

ويشير التقرير كذلك إلى تزايد دعم الدول والمنظمات الدولية وتعاونها من أجل عمل المحكمة على نحو أفضل في السنة الماضية، وإلى أن عددا متزايدا من المتهمين من إقليم كرواتيا وصربسكا قد سلموا أنفسهم إلى المحكمة، مما أعطى أوضح دليل على التعاون المتزايد من دول وكيانات يوغوسلافيا السابقة. وعلى وجه الخصوص، فإن السياسة المعدلة لصربسكا إزاء المحكمة، مقارنة بسياستها في الأعوام السابقة، تمثل علامة مشجعة تبين اتجاها ورغبة جديدين في التعاون مع المحكمة لمنفعة جميع سكان يوغوسلافيا السابقة ولمصلحة البشرية جمعاء. ونأمل أن يتطور هذا الاتجاه الجديد ليبلغ مرحلة التعاون الكامل مع المحكمة.

ورغم ما تحقق من إنجازات كبرى، لا تزال المحكمة تواجه بعض المشاكل فيما يتعلق بالاضطلاع بالولاية الموكلة إليها. ووفقا للتقرير المعروض على الجمعية العامة، فإن ٣١ شخصا ممن أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام لم يلق القبض عليهم بسبب عدم امتثال دول وكيانات معينة للالتزامات. إضافة إلى ذلك، يتعذر على المحكمة جمع وفحص الأدلة الضرورية للغاية لإجراءاتها بسبب عدم تعاون هذه الدول والكيانات. وفي هذا الصدد، نعلن عن ترحيبنا باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨) الصادر بموجب الفصل السابع من الميثاق، والذي يطالب بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لأمر الاعتقال الصادر ضد المتهمين الثلاثة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ونقلهم ليكونوا رهن احتجاز المحكمة. ولا بد من أن تمتثل السلطات المعنية لطلب مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، تظل حكومتي تؤيد عمل المحكمة وهي على استعداد للتعاون معها على النحو الكامل وفقا لالتزاماتها الدولية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن نجاح المحكمة في تحقيق أهدافها يمثل قطعا خطوة كبرى في تعزيز سيادة القانون ومنع تجدد حدوث أفظع الجرائم وأكثرها وحشية التي يرتكبها الإنسان ضد أخيه الإنسان. وفي الواقع يمثل ذلك انتصارا للكرامة الإنسانية. ولهذه الغاية، لا بد لجميع الدول من أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتمكين المحكمة من الوفاء برسالتها. كذلك من الضروري للأمم المتحدة، المؤسسة للمحكمة، ولمجلس الأمن بصفة خاصة، الاستمرار في دعم المحكمة سياسيا وماليا وسوقيا وكفالة أن تسود المطالبة بإقامة العدالة الدولية على مصالح دول قليلة. ولنكفل بأفعالنا فضلا عن أقوالنا ألا يفلت مرتكبو أفظع الجرائم من العقاب.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر جميع من شاركوا في مناقشة اليوم. وأعتقد أن مشاركتكم هنا اليوم قد عززت قضية السلام وعمل المحكمة.

كذلك أود أن أشكر القاضية ماكدونالد على تقريرها الشامل والمفيد للغاية. ومن التقييم الذي أوردته، يمكننا أن نرى أنه قد أحرز بعض التقدم في مجال التعاون مع المحكمة ودعمها. ونشيد بهيئة المحكمة وموظفيها على جهودهم ونجاحهم في ظروف كانت أحيانا غاية في الصعوبة. وللأسف، فإن عدم الامتثال لأوامر المحكمة قد أصبح شيئا مألوفا ويأتي من المصادر نفسها.

والمحصلة النهائية هي أن المتهمين الأساسيين في جرائم إبادة الشعوب وجرائم الحرب لا يزالون طلقاء، وهم لا يزالون يعيقون أعمال إحلال السلام والمصالحة.

ونحن، الدول والأطراف في المنطقة. ولا سيما البوسنة والهرسك، ألقيت علينا المحاضرات تكرارا وأخبرنا أن نجاح السلام يعتمد علينا. إننا نؤمن بذلك إيمانا صادقا. ومع ذلك، كيف لنا أن نفهم هذه المحاضرات عندما لا يكون هناك تمييز بين الموجودين في المنطقة الذين يظهرون التزامهم بالسلام مع بذل جهود لا نهاية لها، وتلك الدول والأطراف التي تقوض الجهود المبذولة؟ وكيف لنا أن نفهم - وكيف لأعداء السلام أن يفهموا - حقيقة أن أولئك الذين لا يمتثلون لجهود المحكمة ما زالوا يسترضون بدلا من معاقبتهم؟

وقبل أكثر من ثلاث سنوات حتى الآن، ما فتئ رئيس المحكمة - القاضي الأول كاسيسي والآن القاضية مكدونالد - يحضر إلى الجمعية العامة ويسمي من جديد

نفس الدول والأطراف غير الملتزمة. ومرة أخرى لم تنل عقابا يذكر تلك العناصر التي تسميها القاضية مكدونالد الدول والكيانات الشريرة على تصرفها المتصف بالتمرد. والواضح أن ثمة شيئا ما ليس صحيحا. والواضح أن هذه الهيئة، أو لربما الأصح مجلس الأمن وبعض أعضائه الأكثر قوة، لا يمتلكون الإرادة لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم أمام المحكمة، وأمام الجمعية العامة، وأمام الضحايا والناس من أبناء بلادي ومنطقتي. ولا أعتقد أنه يتعين علينا أن نكون دراماتيكيين للغاية - وغير واعين جدا للحقيقة - لنسأل، "أين يكمن الغلط: فينا أو في نجومنا؟" نحن نعرف من هم المشكلة هناك وهنا.

إن الحجة القائلة بأن المحكمة قد تعوق إحلال السلام بطريقة أو بأخرى على يد المحكمة لا يمكن القبول بها. ولو نظرنا إلى الحالة في البوسنة والهرسك، لوجدنا أن ما جرى مؤخرا من إلقاء القبض على مجرمي حرب متهمين وتسليمهم نجح، في الواقع، في توطيد دعائم السلام في البوسنة والهرسك، في حين أن عدم الامتثال، من جهة أخرى، لم يؤد سوى إلى زيادة الحالة سوءا في كوسوفو بسبب عدم تعاون بعض الدول مع المحكمة.

إن البوسنة والهرسك تتقدم هنا بطلب واحد، ألا وهو أننا نطلب إلى الجمعية العامة رجاء أن تستجيب لمناشدة القاضية مكدونالد - رئيسة المحكمة - تقديم المساعدة من حيث الموارد ومن حيث تنفيذ أوامرها ومذكرات التوقيف الصادرة عنها على حد سواء، ولا سيما عن طريق مجلس الأمن وعن طريق القوات الموجودة على الأرض والموكول إليها تنفيذ هذه الخطوات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

مشروع قرار (A/53/L.34)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت مناقشتها لهذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة الـ ٣٢ المعقودة بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

أعطي الكلمة لممثل شيلي كي يقوم بعرض مشروع القرار A/53/L.34.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني أن أقوم بعرض مشروع القرار A/53/L.34، المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، وذلك بالنيابة عن مقدميه الـ ١٣٤. وينبغي إضافة مقدميه الإضافيين التالية أسماؤهم إلى مقدميه الواردة أسماؤهم في الوثيقة A/53/L.34: استراليا وتايلند وتونس وجزر البهاما ومالطة وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ونيوزيلندا والهند.

إن مشرع القرار يؤكد مجددا مرة أخرى التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بإعطاء أعلى الأولوية لسياسات تعزيز التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتحسين الظروف الإنسانية، ارتكازا على مشاركة الجميع.

وهو يعرب عن قلقه العميق إزاء خطورة الأزمة الاقتصادية الراهنة في العديد من مناطق العالم، ويؤكد في ذلك السياق الحاجة إلى إعادة تنشيط التطور الاقتصادي والاجتماعي في إطار يضع الناس في محط اهتماماتنا.

ويؤكد مشروع القرار على ما للإجراءات الوطنية والتعاون الدولي في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية من أهمية حاسمة، ويطلب إلى جميع الحكومات

ومنظومة الأمم المتحدة أن تعزز منظورا يتعلق بنوع الجنس في تخطيط السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وتنفيذها.

ويؤكد النص مجددا أن تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية عنصر ضروري للتنفيذ الشامل والفعال لنتائج مؤتمر القمة ويبرز في ذلك الصدد أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية والمبادرات المتجددة بغرض إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية.

ويبرز مشروع القرار أهمية مشاركة المجتمع المدني وقطاعات أخرى في تنفيذ ومتابعة الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويبرز أيضا دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ التزامات كوبنهاغن، ولا سيما عمل لجنة التنمية الاجتماعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الإقليمية، والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة.

وثمة فرع في مشروع القرار مكرس للدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠٠ ولعمليتها التحضيرية، ولا سيما لعمل اللجنة التحضيرية في المستقبل. ويؤكد مشروع القرار مجددا أن أهداف الدورة الاستثنائية تتمثل في إعادة تأكيد الإعلان وبرنامج العمل المتفق عليهما في مؤتمر القمة وفي عدم التفاوض بشأنهما من جديد، وفي تحديد التقدم المحرز والعقبات التي تعترض تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، وفي التوصية باتخاذ إجراءات ومبادرات ثابتة بغية التنفيذ الكامل والفعال للإعلان ولبرنامج العمل المعتمدين في مؤتمر القمة.

ويدعو مشروع القرار الأجهزة والصناديق والبرامج فضلا عن الوكالات المتخصصة، التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إلى الإسهام في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٠، في جملة أمور، عن طريق تقديم مقترحات لاتخاذ إجراءات ومبادرات أخرى بغرض التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة. ويدعو مشروع القرار كذلك منظمة العمل الدولية التي لها دور خاص تضطلع به في ميدان العمالة والتنمية الاجتماعية بسبب ولايتها وهيكلها الثلاثي وخبرتها، إلى أن تشارك مشاركة نشطة في العملية التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية.

وبالمثل، فإن مشروع القرار يؤكد مجددا على دعوة الحكومات إلى مواصلة المساهمة في الصندوق الاستئماني لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

ويتوجه مشروع القرار بالشكر بصفة خاصة إلى حكومة سوازيلند على عرضها عقد الدورة الاستثنائية في جنيف ويرحب بعرضها عقد الدورة الاستثنائية في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠ في جنيف.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر مستشارة البعثة الدائمة للبرازيل، السيدة مارسيلا نيكوديموس، على عملها الممتاز. لقد ترأست بكفاءة وببراعة المشاورات غير الرسمية التي أسفرت عن مشروع القرار هذا. وأود أن أشكر أيضا جميع الوفود والأمانة العامة على التزامهم وتفانيهم في التوصل إلى مشروع القرار هذا. وأود أن أتوجه بخالص الشكر إلى رئيستي الفريقين التفاوضيين الرئيسيين، السيدة أستي انداياني، ممثلة إندونيسيا بوصفها رئيسة مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والسيدة سوزان كيبلر - شليسنغر، ممثلة النمسا بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبي.

وأود، من جانبنا أن أؤكد مجددا اعتزام حكومة شيلي وبعثتها الدائمة مواصلة النهوض بأعمال المتابعة والوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبخاصة في إطار العمل التحضيري للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي سنعقدها في جنيف في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠.

ويأمل وفد بلدي، كما كان الحال في سنوات سابقة، في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

ننتقل الآن إلى البت في مشروع القرار A/53/L.34.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.34، بتوافق الآراء؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية.

تقارير الأمين العام (A/53/288، و A/53/315، و A/53/421 و Corr.1)

مشروعا القرارين (A/53/L.20، و A/53/L.22/Rev.2)

السيد أنوبويتشي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أعتلي فيها هذه المنصة، أريد أن أنضم إلى من سبقوني من المتكلمين في الإشادة بالطريقة الممتازة التي يدير بها الرئيس شؤون الجمعية العامة. ولا يساورني أدنى شك في أن المزايا القيادية الجلية في شخصه ستكلل مداولاتنا بالنجاح الساحق.

ولأكثر من خمس سنوات، أنكب بلدي بنجاح على اتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق المصالحة والتفاهم داخل حدوده واضطلع بدور أساسي في إحلال السلام وتحقيق المصالحة وتدابير تثبيت الاستقرار في بعض المناطق الواقعة في منقطتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا. ولذا، فإن جمهورية نيجيريا الاتحادية تقدر الدوافع النبيلة وراء إدراج هذا البند من جدول الأعمال المعنون: "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

وإن الاتفاقات الوطنية والإقليمية التي برزت في أمريكا الوسطى لن تساوي الورق الذي سطرت عليه لو لم تتوفر العزيمة الضرورية لدى الدول والشعوب المتضررة على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب تلك الاتفاقات. وإن أبناء السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا عليها أن تدلل على إرادتها في الاضطلاع بالمصالحة وإعادة التعمير والتأهيل، ليس فقط بالنسبة للهياكل الأساسية في بلدانهم وإنما أيضا التدليل على مستوى تصميمهم على التحرك قدما لكي يصبحوا جزءا من ألفية السلام الجديدة التي أضحت الآن ظاهرة عالمية. فإذا نجحوا في ذلك، فإنهم لن يحتفظوا فقط بإعجاب أصدقائهم العديدين - بمن فيهم بلدي، جمهورية نيجيريا الاتحادية - ولكنهم سيوسعون بالتأكيد دائرة هؤلاء الأصدقاء. وإننا نتمنى بإخلاص أن نرى المنطقة تبتعد عن دائرة الصراع والحروب صوب مستقبل ينصب على رفاه شعوبهم من خلال جني فوائد العلم والتكنولوجيا والتعليم والتقدم في مجال الصحة والمعايير الديمقراطية. ويعتقد وفد بلدي أنه لا يوجد أي خيار لدى بلدان أمريكا الوسطى سوى النجاح في تحقيق هدفها في إحلال السلام الوطني والإقليمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ونحن نتمنى لهم النجاح في هذا المسعى وهو مبادرة اضطلعت بها الأمم المتحدة وشجعتها مجموعة متزايدة من الأصدقاء.

إن أفريقيا تعرف ما يترتب على الحروب والنزاعات العنيفة من تكلفة، ونحن في نيجيريا واجهنا، في فترة معينة من تاريخنا، عذاب شن الحرب وعذاب استعادة السلام ورعايته. وفيما يتعلق بالأخير عرفنا ثمن الفشل وأرعبنا ولا نريد أن نفكر فيه. واستطاع تصميمنا أن يخرجنا من العذاب، بتشجيع من أصدقائنا. ووفد بلدي، بوصفه صديقا يشجع أصدقاءنا في أمريكا الوسطى على اقتفاء أثر الخطوات نفسها، لأن العوائد يمكن أن تكون هائلة. وأن ثمن الفشل، بسبب الافتقار إلى التصميم على الوفاء بالالتزامات، مؤلم جدا وينبغي عدم التفكير فيه مطلقا.

وأخيرا، لقد لفتت انتباه بلدي المشاعر والحوافز الكريمة والصادقة التي كانت مصدرا استهلمه واضعو مشروع القرار المتعلق بالبند ٤٤ من جدول الأعمال، بعنوان: "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية" (A/53/L.22/Rev.2) بحيث أنه يريد تأييد مشروع القرار هذا ويحث الجمعية العامة على اعتماده دون تصويت.

السيدة هيفي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر حكومتي أن تشارك في تقديم مشروعي القرارين المتعلقين بأمريكا الوسطى المعروضين على الجمعية اليوم. فهذان المشروعان يعترفان بالتقدم الهائل الذي أحرز في منطقة أمريكا الوسطى صوب السلم، والديمقراطية والتعمير بعد سنين عديدة من الإضطرابات والمعاناة. فبمساعدة الأصدقاء والأمم المتحدة، تمكنت شعوب أمريكا الوسطى من وضع بلدانها على طريق لا رجعة فيه نحو النمو الإقتصادي، والعدالة الإجتماعية والتعاون الإقليمي. ونحن ملتزمون بأن نظل شركاء في ذلك التقدم.

وقد شكل الإعصار ميتش تهديدا جديدا وماحقا للأهداف التي كانت تسعى إليها أمريكا الوسطى بشجاعة فائقة. وتود الولايات المتحدة أن تعرب عن حزنها العميق وجزعها إزاء الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار الهائل للممتلكات والبنى الأساسية نتيجة للإعصار ميتش. ولا يمكن أن يكون هناك وقت أسوأ لوقوع تلك الكارثة من الوقت الذي حدثت فيه.

إننا نعيد تأكيد دعمنا الثابت لضحايا الإعصار. ونثني على القيادة الشجاعة التي أظهرتها الحكومات والمجتمع المدني في البلدان المتضررة، وكذلك الجهود الجديرة بالثناء من أعضاء المجتمع الدولي الذين قدموا مساهمات لإعادة الإنعاش.

والولايات المتحدة، من جانبها، تحركت بسرعة لتقديم المساعدة الغوثية الطارئة والإعراب عن تضامن أمتنا مع ضحايا هذه العاصفة الفظيعة. فقد زار الرئيس السابق جورج بوش منطقة تيغوسيغالبا بعد بضعة أيام فقط من توقف هطول الأمطار؛ وقادت زوجة نائب الرئيس غور، تيبر، وفدا رئاسيا إلى هندوراس ونيكاراغوا في الأسبوع الماضي؛ وسيدتنا الأولى، هيلاري رودهام كلينتون، موجودة في المنطقة في هذا الأسبوع.

وفيما يقترن بزيارة السيدة الأولى، فإنه يسر الولايات المتحدة أن تعلن أنه قد تم حتى الآن تخصيص ما قيمته ٢٥٠ مليون دولار تقريبا من السلع والخدمات في مجال المعونة الطارئة بغرض الإسهام في جهود الإنعاش بعد الكارثة. وبالإضافة إلى البعثات التي أوفدت بعد الإعصار مباشرة، زادت الولايات المتحدة حجم أسطولها من الطائرات العمودية إلى ٥٥ طائرة، كما تقوم بتوفير وحدات للهندسة وبناء الطرق، والجسور، والوحدات الطبية و ١١ نظاما لتنقية المياه.

وأعلنت السيدة الأولى عن زيادة كبيرة في المعونة الغذائية، وعن مشروع مشترك بين وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة و مصرف التنمية للبلدان الأمريكية يستهدف مساعدة أصحاب الأعمال الصغيرة على النهوض على أقدامهم، وإعفاء ما يبلغ ٥٠ مليون دولار من الدين الثنائي على نيكاراغوا وهندوراس حتى سنة ٢٠٠٠. وستضطلع الولايات المتحدة بدور قيادي في تنظيم اجتماع للمانحين الدوليين في واشنطن في الشهر المقبل لمناقشة المساعدة المالية الطويلة الأمد.

وعلاوة على المعونة الرسمية، فقد مد المواطنون الأمريكيون يد المساعدة إلى جيرانهم وهم في محنتهم. فتبرعوا بما يربو على ٥ ملايين دولار من إمدادات الإغاثة، وعرض عدد من متطوعي فيلق السلام السابقين العودة إلى أمريكا الوسطى بغية الإسهام بمهاراتهم الهامة في جهود إعادة الإنعاش.

وعلى الرغم من الدمار الفظيع الناتج عن الإعصار ميتش، نحن واثقون من أن بلدان أمريكا الوسطى ستظل راسخة الأقدام على طريق السلام، والحرية، والديمقراطية والتنمية. وقد أحرز تقدم كبير في جميع أنحاء المنطقة في تحسين التقيد باحترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، على نحو يومي، على الرغم من أنه لا يزال هناك ما ينبغي عمله. وتدعم الولايات المتحدة الجهود التي تضطلع بها كيانات مثل لجنة التوضيح التاريخي في غواتيمالا للئم الجراح التي خلفتها سنوات من الصراع. وعلاوة على ذلك، نحن ملتزمون بمساعدة بلدان المنطقة على تحسين أداء أجهزة الشرطة والقضاء لديها لمواجهة التهديد المتزايد للجرائم المتصلة بالعنف مع حماية حق المتهمين في محاكمة عادلة.

ونحن نقدر ما قدمته بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا من إسهامات لا تقدر بثمن في عملية إحلال السلام في ذلك البلد، ونؤيد استمرارها. وبالمثل، نقدر دعم عملية إحلال السلام الذي تم الإعراب عنه في آخر اجتماع للفريق الاستشاري في بروكسل، ونتطلع إلى المزيد من التطورات الإيجابية في اجتماع

الفريق الإستشاري الإقليمي المزمع عقده في كانون الأول/ ديسمبر.

وبينما تعمل أمريكا الوسطى على إعادة بنائها في أعقاب الإعصار ميتش، يمكن لبلدان المنطقة أن تستمد القوة من الدعم الدولي الواسع الذي يمثله مشروعا القرارين هذان. ونحن سنكون معها - كتفا بكتف - في التصدي للمهام المنتظرة، سواء في مجال إعادة بناء الطرق أو المؤسسات الديمقراطية.

السيد فيليسيو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إننا إذ ننظر في تقريري الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا وعن الحالة في أمريكا الوسطى، من الطبيعي أن يكون هذا اليوم مناسبة لتهنئة بلدان أمريكا الوسطى والأمم المتحدة مرة أخرى على التقدم المحرز في عملية توطيد أركان السلم والحرية والديمقراطية منذ التوقيع على اتفاق اسكيبولاس الثاني في سنة ١٩٨٧. ونود في بياننا أن نثني بحرارة على الجهود التي بذلتها أمريكا الوسطى لمناصرة حقوق الإنسان وتحقيق التكامل الإقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة بأسرها.

ولكن اليوم لا بد أن يصاحب تلك التعليقات الإعراب عن الأسى إزاء فقدان الآلاف من الأرواح البشرية وتدمير البنية الأساسية للبلدان التي ضربها الإعصار ميتش. وتلك المأساة التي شهدها المجتمع الدولي بأسره في حزن، يمكن أن تعرض للخطر استمرار الإصلاحات الجارية في المنطقة. ومن هذه الزاوية نحن ننظر الآن في مشروعي القرارين المعروضين في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال.

والمشروع الأول، الوارد في الوثيقة A/53/L.20 والذي عرضه ممثل المكسيك، يأذن بتمديد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ للسماح لها بمواصلة عملها المتمثل في التحقق من تنفيذ اتفاقات السلام العام الموقعة بين حكومة غواتيمالا والإتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. ويأتي هذا الأمر استجابة لطلب الطرفين بأن تكون مدة ولاية البعثة هي نفس مدة الجدول الزمني المحدد لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها: أي أربع سنوات، من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠.

وهذا التمديد تبرره النجاحات التي أحرزتها الأطراف في المرحلة الثالثة من الجدول الزمني لتنفيذ الإلتزامات المتعهد بها في إطار اتفاقات السلام. ويشير آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا إلى أنه منذ اتخاذ القرار ١٧٥/٥٢ حدث تقدم صوب التعددية السياسية والثقافية، مع زيادة ملحوظة في مشاركة السكان الأصليين في شؤون الحياة الوطنية. ويشير نفس التقرير أيضا إلى أن مؤسسات الدولة والمجتمع بوجه عام تولي اهتماما خاصا للتنمية الإجتماعية ولحاجة الدولة إلى جعل مبادراتها منصبة على المناطق الريفية في البلد وعلى أضعف الفئات في المجتمع.

إن أوجه التقدم هذه تجعل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا نموذجا مثاليا لتوطيد السلام - أي السلام الذي لا يجري تعريفه فقط باختفاء الصراع ولكن قبل كل شيء بالجهد المبذول يوميا في سبيل البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلد الذي تجري فيه عملية السلام. ويقتضي ذلك الجهد أيضا يقظة دائمة للإحتراز من خطر الإنتكاسات ومن إفلات الذين ينتهكون حقوق الإنسان من العقاب.

وإن حجم ونطاق التحديات المطروحة في اتفاقات السلام يقتضيان المشاركة النشطة من مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة المكرسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الواضح لنا أن الجمعية العامة هي أفضل هيئة للإضطلاع بالمهام المتعلقة بالإذن بعملية من هذا النوع ومراقبتها. وهذا من شأنه أن يجنب من زيادة العبء الواقع على جدول أعمال مجلس الأمن المثقل بالبنود ومن إدراج مسائل ينبغي وفقا للميثاق ألا تكون من ضمن اختصاصه. وفي الفترة التي اقتسمنا فيها مع كوستاريكا تمثيل أمريكا اللاتينية في المجلس، قمنا باستعراض أكثر من حالة كان يمكن أن تحال مباشرة إلى الجمعية العامة.

وباختصار، تؤيد البرازيل المبادرة الواردة في مشروع القرار A/53/L.20، الذي أعدته مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، آخذين في الإعتبار الأهمية التي توليها حكومتي لعملية السلام في ذلك البلد الشقيق، ولا سيما في هذه المرحلة التي تستعد فيها لإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

ومشروع القرار الثاني، الوارد في الوثيقة A/53/L.22/Rev.2، الذي عرضه الممثل الدائم لغواتيمالا وشاركت في تقديمه البرازيل - يناشد المجتمع الدولي أن يقدم بسخاء التعاون والمساعدة الاستثنائيين من أجل إصلاح وتعمير البلدان المتضررة من الإعصار ميتش.

في هذا الوقت العصيب، يرتبط السلام في أمريكا الوسطى ارتباطا وثيقا بالتعمير الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتأثرة. والبرازيل، من جانبها، تحاول بالفعل تحويل دعمها إلى مساعدة ملموسة. وفي هذا الخصوص، قرر الرئيس فرناندو رنريك كاردوسو إرسال اقتراح إلى المجلس الوطني بإعفاء نيكاراغوا والسلفادور من الديون المستحقة عليهما للبرازيل. وفي حالة نيكاراغوا، يبلغ الدين ١١٧ مليونا من الدولارات لبنك التنمية الوطنية لنيكاراغوا ولمصرفها المركزي. ودين السلفادور حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ دولار ويتضمن قرضا لبنك السلفادور للتنمية وللاستثمار.

بالإضافة إلى هذا الاقتراح المقدم إلى البرلمان البرازيلي لإلغاء دين نيكاراغوا والسلفادور، فإن حكومة البرازيل مستعدة لإرسال أدوية إلى البلدان المتأثرة، وقد تتمكن أيضا من توفير الأمصال. وتستعد بعثة لجمع المعلومات من المهندسين والأطباء من الجيش البرازيلي للذهاب أيضا إلى منطقة الكارثة. وتلك البعثة من المقرر أن تسبق توفير فرقة مهندسين ومستشفى ميداني.

والشعب البرازيلي، الذي شارك في بعثات حفظ السلام في السلفادور وغواتيمالا وفي أنشطة إزالة الألغام في المنطقة، يتابع عن كثب الأحداث في أمريكا الوسطى. وإن التحديات التي تواجهها دول البرزخ اليوم لا تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي تحاول دول أمريكا اللاتينية كلها التغلب عليها: بناء مجتمعات أكثر إنصافا واتحادا، واحترام حقوق الإنسان، وإرساء مؤسسات ديمقراطية، والاندماج المثمر في الاقتصاد العالمي والتكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وإننا نتشاطر - متعاطفين - مع أشقائنا في أمريكا الوسطى التحديات التي يواجهونها. ونعمل من أجل أمريكا لاتينية متكاملة، يسودها العدل والازدهار والسلام، وهذا سيكون له دور بناء أكبر في حل مشاكل العالم الكبرى.

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام لتقاريره في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في أمريكا الوسطى".

يرحب وفد بلدي بالتقدم الكبير الذي أحرز على الطريق نحو السلام وإرساء الديمقراطية وتحويل المجتمع في أمريكا الوسطى. إن جميع الصراعات الداخلية قد سويت، والسلام يسود الآن في أنحاء المنطقة، واليابان تؤيد تأييدا ثابتا جهود بلدان أمريكا الوسطى لدعم التقدم الذي أحرز، وترحب بتصميم زعمائها السياسيين على التحرك قدما نحو التعاون والتكامل.

ومع ذلك فإن عملية السلام لم تكتمل بعد، ويجب بذل جهود أخرى لتعزيز إرساء الديمقراطية والتنمية. ولا تزال بلدان أمريكا الوسطى تواجه العديد من التحديات: تخفيف حدة الفقر، وإقامة العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان. والتخريب الذي سببه مؤخرا إعصار ميتش دمر الكثير مما حققته الحكومات والشعوب في المنطقة، وبخاصة في هندوراس ونيكاراغوا، عن طريق جهودها التعميرية والإنمائية في السنوات الأخيرة. وهكذا فإن المشاكل الخطيرة التي تواجه أمريكا الوسطى تصاحبها الآن هذه الكارثة الطبيعية.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تعازي القلبية لحكومات وشعوب بلدان أمريكا الوسطى التي عانت من خسائر إنسانية ومادية لا توصف. واليابان تساهم بشكل نشط في جهود مساعدات الإغاثة الدولية، وقدمت بالفعل مساعدة إغاثة طارئة فورية إلى بلدان أمريكا الوسطى. واستجابة للطلب، بعثت اليابان أيضا بفريق للإغاثة في حالات الكوارث مكون من ٢٠٥ أعضاء إلى هندوراس وبفريق مكون من ١٦ عضوا إلى نيكاراغوا. وعلاوة على ذلك فإن اليابان تخطط للاشتراك في اجتماع قادم للفريق الاستشاري لحالات الطوارئ الإقليمية في أمريكا الوسطى الذي سيستضيفه بنك التنمية بين الدول الأمريكية في واشنطن العاصمة في بداية كانون الأول/ ديسمبر. وباعتبار اليابان من أولى الدول المانحة لهذه المنطقة، فإنها ستواصل القيام بدور نشط في تنفيذ تدابير لدعم جهود أمريكا الوسطى للتعمير والانتعاش.

ونحن نأمل مخلصين أن تشترك شعوب وحكومات البلدان المتأثرة معا حتى يمكنها أن تستعيد عافيتها من الدمار بأسرع وقت ممكن.

إن بلدان أمريكا الوسطى - بإحلال السلام - تمكنت من إحراز تقدم كبير في عملية إرساء الديمقراطية، والنهوض باقتصادات السوق الخاصة بها وتحسين مستويات معيشة شعوبها. واليابان تثني على جهود بلدان المنطقة لبناء سلام وديمقراطية دائمين هناك كما تواصل دعمها لتلك الجهود. إن الاجتماعات السنوية لمحفل اليابان - أمريكا الوسطى يوفر أساسا مفيدا لهذا التعاون والتشاور بشأن طائفة واسعة النطاق من المسائل ذات الاهتمام المشترك، من عملية إرساء الديمقراطية إلى التنمية الاقتصادية. وشواغلنا في المنطقة تنبع ليس فقط من المصاعب الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة ولكن أيضا من المشاكل التي قد تعترض إحراز المزيد من التقدم في عملية إرساء الديمقراطية.

في غواتيمالا، الاندماج السلمي للمقاتلين السابقين التابعين لـ (ريفوليوشيوناريا ناسيونال جواتيمالتيكا) نفذ بنجاح تحت مراقبة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي لا تزال تتحقق من تنفيذ اتفاقات السلام. إلا أنه يجب القيام بالمزيد من التحسينات في مجالات حقوق الإنسان والأمن العام والنظام القضائي.

والسلفادور تواصل عملية إرساء الديمقراطية معتمدة على ذاتها بعد انسحاب آخر وحدة تابعة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه من هذا العام. ولكننا نشعر بالقلق بشأن التأخير في تنفيذ برنامج الاستيطان البشري للمقاتلين السابقين بسبب الصعوبات في إجراءات شراء الأراضي وتسجيلها.

واليابان تأمل أن تبذل الحكومات قصارى جهدها لتزيد التقدم في التحول السياسي والاجتماعي الأساسي.

لقد قامت منظومة الأمم المتحدة بدور حيوي في التحول غير العادي الذي حدث في بلدان أمريكا الوسطى. والأمم المتحدة نفسها والمنظمات الأخرى الشقيقة لها لا تزال تؤيد جهود تلك البلدان في دعم السلم وإرساء الديمقراطية والتنمية.

واليابان تؤيد اشتراك الأمم المتحدة النشط في أمريكا الوسطى، وبخاصة الوجود المستمر لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ومشاركة الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في السلفادور.

ووفد بلادي يعلق أهمية كبيرة على مشروعي القرارين المعروضين علينا ويؤيد تأييدا تاما اعتمادهما بتوافق الآراء.

السيد بيريز - اوترمين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مرت خمس عشرة سنة منذ أدرج هذا البند لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة. وخلال هذه الفترة شهدنا تغيرات هامة في المنطقة، والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الدينمي المتغير أظهر أن التطور الإيجابي لأمريكا الوسطى - الخالية الآن من الصراعات المسلحة - عزز المؤسسات الديمقراطية ودعم السلام، ويحمي حقوق الإنسان ويعزز التكامل الإقليمي.

تسرنا على نحو خاص الروح السامية والمستوى العالي من التعاون والتكامل اللذين أبداهما إخوتنا في أمريكا الوسطى. وقد انعكست هذه الروح في إعلان نيكاراغوا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وفي اتفاقات اسكويبولاس التي ساعدت في توطيد وتعزيز عملية تحقيق السلم في المنطقة.

هذا التحول الإيجابي الدينامي في أمريكا الوسطى أصبح ممكنا، وذلك أساسا بفضل جهود شعوب وحكومات أمريكا الوسطى على الرغم من أننا يجب أيضا أن نعترف بأهمية الدور الذي قامت به عمليات حفظ السلام وبعثات المراقبة والتحقق في المنطقة منذ ١٩٨٩، وأن نعرب عن تقديرنا لهذا الدور الهام.

وباعتبارنا دولة نشطة في عمليات حفظ السلام فإن أوروغواي تؤيد بإخلاص أنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا التي تقوم بدور رئيسي يتمثل في ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام في فترة أربع سنوات حتى نهاية عام ٢٠٠٠. إن وجود هذه البعثة مثال ممتاز على ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة في الوقت الراهن.

يمكن في نهاية المطاف أن يسود السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى. ومع ذلك فإننا نعتقد

أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يستمر في التعاون من أجل ضمان تعزيز عملية السلام. والآن، في أعقاب المأساة الناشئة عن إعصار ميتش، تصبح الحاجة إلى هذا التعاون أكثر إلحاحا.

لقد قلنا مرارا إنه لا يمكن أن يتحقق السلام من غير التنمية. لذلك فإن التعاون في ظل الظروف الحالية، أكثر إلحاحا من ذي قبل. لقد أسهمت أوروغواي بالفعل في هذا العمل بإرسال طائرتين من طائرات القوات الجوية تحتويان على أغذية وأدوية وملابس وبطانيات وأجهزة لإقامة مصنع لتنقية المياه لتوفير كميات المياه الصالحة للشرب لحوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص، كما أرسلنا الفنيين وفرق العمل اللازمة لتركيب هذه الأجهزة.

إن أوروغواي بذلك تؤكد تضامنها مع التحديات ومشاركتنا فيها التي يواجهها إخوتنا في أمريكا الوسطى حتى يمكننا معا أن نعمل من أجل أمريكا اللاتينية الديمقراطية المتكاملة التي تعيش في سلم وازدهار. ويمكن لهم أن يعتمدوا على الدعم والتشجيع من جانب حكومة وشعب بلدي في جميع الأوقات.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): النظر في هذا البند من جدول الأعمال جاء في الوقت المناسب بالنظر إلى أنه يجري في وقت مأساوي بالنسبة لأمريكا الوسطى في أعقاب الكارثة التي سببها مرور إعصار ميتش. وبالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، وفي ضوء التقرير الضامن الذي وضعه الأمين العام المطروح علينا صباح اليوم نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد لإخوتنا ولشعوب هذه المنطقة، في هذا الوقت المأساوي، أن أفريقيا قريبة منهم وأننا نواسيهم في معاناتهم.

وأفريقيا، باعتبارها أيضا معرضة للكوارث الطبيعية ومعانية من الجفاف والفيضانات على أساس دوري، نتفهم المأساة المروعة والأوجاع المختلفة الأشكال التي يعاني منها السكان في أمريكا الوسطى الذين واجهوا خلال ساعات قليلة الخراب والأسى. وواجب المجتمع الدولي هو أن يقدم بروح جماعية المعونة اللازمة لنيكاراغوا وهندوراس وغواتيمالا والسلفادور، باعتبارها البلدان الأربعة الأكثر تضررا. كما ينبغي أن نقدم التهانئ المخلصة للحكومات والهيئات التي استجابت بسخاء لهذه المأساة.

تقييم الأمين العام للحالة في أمريكا الوسطى يبعث على التشجيع. ويبين التقرير أنه إزاء الحالة التي نحن بصددها الآن، فإن النتائج التي حققت مقنعة؛ بيد أنه يبين أيضا أنه إزاء الأخطار التي تحيط بالمنطقة فإن الحالة لا تزال غير مستقرة. وهذا يعني أن هذه البلدان تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى السلم وإلى جهد حقيقي للتعبئة الوطنية الحقيقية من أجل تحقيق التعمير. وعند قراءة تقرير الأمين العام ينبغي أن نعترف بأن الأمم المتحدة قدمت قدرا كبيرا من المساعدة لهذه البلدان في مجال الأمن وتسوية الصراعات سواء عن طريق بعثات التحقق أو بعثات المراقبة للمساعدة في عملية تحقيق الديمقراطية. ويبدو أن هذه الإنجازات مشجعة لأن هذه التدابير ساعدت في إبعاد شبح نشوب حرب أهلية، وخاصة في غواتيمالا منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ونزع سلاح المعارضة المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الثقافة الديمقراطية تزداد رسوخا من خلال تعزيز حقوق الإنسان واحترام التعددية السياسية كما نرى في إعلان بنما الثاني في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ينبغي أن نرحب بأنشطة الأمم المتحدة التي أسهم جهازها التشغيلي في زيادة المساعدة المقدمة إلى دول أمريكا الوسطى، بالتعاون الوثيق مع الجهات التي يمكن أن تكون مانحة، ومن بينها في المقام الأول الاتحاد الأوروبي ومؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ونادي باريس ومجموعات البلدان الصديقة.

بالإضافة إلى ذلك، مما يبعث على الرضى أن نرى أن بلدان أمريكا الوسطى تسعى هي نفسها إلى تنظيم وترشيد هياكلها الاقتصادية. وقد أبرمت المكسيك اتفاقا للتجارة الحرة ونأمل في أن يمد نطاق هذا الاتفاق فيشمل دولا أخرى في أمريكا اللاتينية وفي منطقة البحر الكاريبي أيضا. وبالإضافة إلى ذلك فإن المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ستؤدي دورا تنظيميا في التجارة فيما بين البلدان الأمريكية وفي التجارة الخارجية.

ومع ذلك، فيما يتعلق بقارتنا أفريقيا لا نزال نعتقد أن الخلاص الحقيقي لا يمكن أن تحققه إلا بلدان أمريكا الوسطى نفسها، لأن العون الخارجي الذي يقدم ليس إلا وسيلة مؤقتة. فينبغي لهذه البلدان نفسها أن

تنفذ استراتيجيتها الإنمائية الخاصة بها على أساس قيمها الخاصة مع مراعاة الطبيعة الفريدة والمعقدة لمشاكل تلك المنطقة. وأشير على سبيل المثال إلى الإصلاحات الزراعية التي يعترف الجميع بأهميتها البالغة لأمريكا اللاتينية. وأشير أيضا إلى الحاجة إلى إصلاح سياسي عميق وإلى مصالحة وطنية تتطلب جميع الطموحات المشروعة. وما لم يتم ذلك فإن التنمية ستتعرض للخطر لأن التنمية لا يمكن أن تزدهر إلا في سياق السلم.

ختاما أود أن أؤكد من جديد استعداد أفريقيا لمساعدة اخوتنا في أمريكا اللاتينية وفي أمريكا الوسطى على وجه الخصوص. وحتى إذا لم تمكنا الصعوبات الاقتصادية التي نعاني منها من مد يد العون لها في الحاجة الراهنة فإننا نشارك تلك البلدان نفس ظروف التخلف ونفس المبدأ القائل إنه ينبغي أن يكون الجنس البشري محور كل تنمية، ونفس اليقين بالثقة في المستقبل.

لذلك ينبغي أن نعمل على تعزيز التضامن والتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تتمتع بمزايا عديدة لم نحلم بها مطلقا. ومن هذا المنظور فإن العمل الأشد تنسيقا بين منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية يمكن أن يضع الأساس لعلاقات أوثق حقا بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

السيد دي روخاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في الوقت الذي يعلن فيه أشقاؤنا في أمريكا الوسطى الحداد على الضحايا الذين سقطوا والخراب الذي جلبه إعصار ميتش، تعيد فنزويلا تأكيد مواساتها في هذه المأساة الفظيعة وتعرب عن تضامنها مع شعوب وحكومات هندوراس والسلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا.

وفي هذا الصدد قدم بلدي مساهمته في الجهود الدولية العظيمة التي تبذل لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الذين تمس حاجتهم إليها الآن بالذات. وتأمل فنزويلا أن تنتهي في أقرب وقت ممكن تلك الحالة الصعبة التي تجد هذه البلدان نفسها فيها، حتى يمكنها مواصلة السير في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتضامن السياسي.

ونحن نرحب بالتعليقات الواردة في تقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى الصادر في الوثيقة A/53/315. ونرحب بوجه خاص بقوله

> "للمرة الأولى منذ عقود لا يوجد بلد واحد في المنطقة مبتلى بالصراع الداخلي". (A/53/315، الفقرة ٤٣)

فأخيرا انتهى زمن الصراع المسلح وأصبحنا نعيش الآن في عصر التفاهم فيما بين مختلف قطاعات المجتمع المدني، ذلك التفاهم القائم على التسامح ومبدأ التعددية.

إلا أننا كما يقول الأمين العام نؤكد من جديد أهمية مواصلة الجهد الدؤوب المبذول لدعم أهداف السلام والحرية والديمقراطية والتنمية. وفي هذا السياق نلاحظ بغبطة انعقاد مؤتمر توكستلا الثالث في سان سلفادور في تموز/يوليه من هذا العام، الذي وافق فيه رؤساء دول بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس على توحيد قواها في المجالين السياسي والاقتصادي وقرروا العمل كشركاء في التجارة والخدمات والاستثمار.

كذلك نعرب عن سرورنا بتعزيز الحوار بين منطقة أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثلاثة، الذي تجلى في عقد مؤتمر سان خوسيه الوزاري الرابع عشر في كوستاريكا في شباط/فبراير من هذا العام. وستواصل فنزويلا تأييد الجهود الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة من خلال برامج التعاون القائمة.

وقد تتبع بلدي عن كثب عملية بناء السلام في غواتيمالا، بصفتنا عضوا في مجموعة أصدقاء الأمين العام، ومن خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ويعكس تقرير الأمين العام عن هذه البعثة ما أحرز من تقدم في تنفيذ اتفاقات السلام. وعلى الرغم من وجود نقاط في حاجة إلى إحراز تقدم بشأنها فإننا على ثقة تامة من وجود الإرادة السياسية للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف في الإطار الزمني المقرر. وتعززت هذه الثقة مرة أخرى حين اعتمد برلمان غواتيمالا مؤخرا مجموعة من الإصلاحات الدستورية.

وتقدم فنزويلا، مع مجموعة الأصدقاء، مشروع القرار A/53/L.20 بشأن تجديد ولاية البعثة. ونحن نعرب بهذا عن تأييدنا لعمل البعثة والالتزام المجدد من جميع قطاعات مجتمع غواتيمالا في جهودها الرامية إلى توطيد عملية السلام باعتبارها نقطة الانطلاق الوحيدة للبدء بالمصالحة والتعمير الوطني في جو من الحرية والتفاهم.

السيد دوفال (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أتيحت لي الفرصة اليوم للتكلم باسم كندا عن الحالة في أمريكا الوسطى وعن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ونحن نعتز مرة أخرى بالمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن هذا البند.

ولقد شهد العام المنصرم تقدما في عملية تعزيز السلام والحرية والديمقراطية والتنمية في منطقة أمريكا الوسطى. وترحب كندا بهذا التقدم وبوجه خاص بالمنجزات التي تمت في تنفيذ اتفاقات السلام الغواتيمالية الموقعة برعاية الأمم المتحدة.

وللأسف فإن العام الماضي لم يشهد تقدما فقط؛ فقد حدث مؤخرا جدا أن شهد المأساة. فمرور إعصار ميتش كان له أثر مدمر في منطقة أمريكا الوسطى، وهو يهدد قدرة شعوبها على جني فوائد التقدم المحرز نحو السلام والحرية والديمقراطية والتنمية.

ووفقا لروح مشروع القرار A/53/L.22/Rev.2 تسلم كندا بضرورة تقديم معونة طارئة إلى بلدان أمريكا الوسطى لمساعدتها على تخفيف آثار هذا الحدث المأساوي. وتبذل كندا الآن كل ما يمكنها حاليا لتقديم الإغاثة للمتأثرين بهذه المأساة. وإلى اليوم، قدمت حكومتنا أكثر من ٩ ملايين دولار كندي للمساعدة في حالة الطوارئ في المنطقة، شملت المعونة الغذائية وجهود الإغاثة المحلية والإغاثة الطارئة من خلال المنظمات غير الحكومية وتوفير الضروروات الأساسية ومشروع خرائط لمناطق الفيضانات.

ويعمل الموظفون الكنديون مع نظرائهم في أمريكا الوسطى، ومن خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية، مع منظمات غير حكومية لتحديد جدول لمتابعة إمدادات الإغاثة. وبالإضافة إلى هذا أنشأت القوات المسلحة الكندية عملية إغاثة إنسانية في لاسيبا في شمالي هندوراس في إطار تعيين فرقة عمل مشتركة لأمريكا الوسطى. وفريق الاستجابة الكندي لتقديم المساعدة في حالات الكوارث هو منظمة للاستجابة السريعة تضم ١٨٠ شخصا وتتألف من مقر وفرقة طبية وفرقة هندسية وعنصر دعم سوقي وعنصر أمن. ويركز الفريق على توفير المياه الصالحة للشرب وعلى إصلاحات البنى الأساسية والرعاية الطبية في حالات الكوارث.

(تكلم بالانكليزية)

ونحن ندرك أن المال لا يمكن أن يعوض عن مأساة الخسارة في الأرواح وتشتت المجتمعات، غير أن تخفيف عبء الديون خطوة هامة نحو تلبية احتياجات المتضررين من الكارثة. ولهذا علقت كندا سداد أصل وفوائد دين رسمي على هندوراس قدره ٢٥ مليون دولار كندي. وستعمل حكومة كندا في الأيام القادمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ونادي باريس للدائنين الرسميين، من أجل تقدير التدابير الأخرى اللازمة لتخفيف عبء الديون مما يمكن أن يلزم للبلدان المتضررة من الأعاصير. وسوف نتشاور أيضا مع مجموعة السبعة وسائر الشركاء بصورة منتظمة لاستعراض الحالة.

وتعتزم كندا إظهار تأييدها للبلدان التي أصابها الإعصار وليس ذلك للأجل القصير فحسب. ولتحقيق ذلك تعهدت كندا بمبلغ إضافي قدره ١٠٠ مليون دولار كندي على مدى السنوات الأربع المقبلة لإنعاش أمريكا الوسطى. وسوف تركز هذه الأموال على استعادة الإنتاج الزراعي وتعمير المرافق الصحية الأساسية والبنى الأساسية للمياه والإصحاح وإعادة بناء المنازل. وسوف يوجه جزء من الأموال لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وستستعرض الوكالة الكندية للتنمية الدولية أيضا برامجها في المنطقة بقصد مواجهة الحالة الراهنة. وحينما كانت وزير التعاون الدولي الكندية، السيدة ديان مارلو في أمريكا الوسطى في الأسبوع الماضي التقت بمسؤولين من نيكاراغوا وهندوراس لمناقشة احتياجاتهم للتعمير.

وهذه الاحتياجات تتجاوز المنظور. فقد كان لإعصار ميتش آثار مرعبة غير متوقعة. إذ اكتسحت الأمطار الغزيرة والانزلاقات الأرضية الشاملة آلاف الألغام الأرضية إلى الأنهار وأسافل الطرق. وبالأمس أعلن وزير الخارجية الكندي، السيد لويد أكسورثي، عن

مساهمة خاصة بمبلغ ٤,٧ مليون دولار كندي للأعمال المتعلقة بالألغام في أمريكا الوسطى. وستنفق هذه الأموال على دعم بعثة التقييم التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وعلى إزالة الألغام في شمالي نيكاراغوا وعلى عدة برامج خمسية لإعادة التأهيل في نيكاراغوا والسلفادور وهندوراس. وبالإضافة إلى هذا سوف يستخدم جزء من الأموال في تمويل البرنامج المشترك بين كندا وإسرائيل من أجل ضحايا الألغام الأرضية في غواتيمالا.

وبتأييد هذا القرار، تشارك كندا في مناشدة جميع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى، والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني الدولي، أن توفر بسخاء المساعدة التي تمس الحاجة إليها في البلدان المتضررة بالإعصار. إن الاستجابة القوية لهذا النداء ستساعد على كفالة الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال إقامة منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية في أمريكا الوسطى.

السيد بوكالاندرو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرف وفد الأرجنتين أن يتكلم في إطار هذا البند المتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى. لقد درسنا عن كثب تقارير الأمين العام، ونحن نشاطره رأيه الإيجابي في مستقبل تلك المنطقة التي أحرز فيها تقدم عظيم في الإصلاحات المؤسسية والسياسية.

ولطالما أكدنا في الماضي أن أمريكا الوسطى، بسبب التغيرات الناجمة عن الحرب الباردة، انجرفت على امتداد سنوات طويلة في صراع وعنف ولّدا قدرا عظيما من الظلم الاجتماعي والزعزعة الاقتصادية والضعف المؤسسي. ومع ذلك، فإن انتهاء الحرب الباردة مهد الطريق إلى الديمقراطية، وهذا بدوره فتح مسارا سريعا نحو التعايش والتنمية والاندماج الدولي. والتوقيع على اتفاق اسكيبولاس الثاني، في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧، استهل هذا الاتجاه الإيجابي، وأرسى الأسس لعملية التحول الديمقراطي والتطبيع السياسي في المنطقة. وزيادة توطيد هذه العملية تستوجب تلاقي إرادة الشعوب وإرادة حكوماتها. إلا أن الجهود التعاونية الدولية المطردة والمستمرة مطلوبة أيضا لتشجيع آفاق النمو.

ومن دواعي الأسف أننا شهدنا في الأيام القليلة الماضية، بكرب عظيم، الظروف المأساوية التي تمر بها أمريكا الوسطى بسبب الكارثة الطبيعية التي نزلت بها مؤخرا، وأدت بها إلى وضع لم يسبق له مثيل. فالظروف في بلدان المنطقة أصبحت حرجة. وقد بلغت أبعاد الكارثة حدا أصبح معه مجرد إزالة آثار الإعصار، في بعض الحالات، يتطلب وقتا طويلا للغاية، ولهذا السبب نرى من الأمور العاجلة بصفة خاصة أن تضاعف جميع البلدان المانحة جهودها للمساعدة في تخفيف احتياجات هذه المنطقة. ومن الحيوي مد يد العون للمجتمعات المتضررة، لا على سبيل الاستجابة الإنسانية فحسب، بل لأن هناك أيضا مخاطرة حقيقية بإجهاض كل التقدم الذي تم إحرازه في إعادة بناء هذه المجتمعات التي كانت مدمرة فعلا بفعل سنوات طويلة من الصراع.

وفي ظل هذه الظروف، تضاعفت الحاجة الآن إلى التزام جمهورية الأرجنتين التقليدي بدعم العملية الديمقراطية في أمريكا الوسطى. وهكذا أسهم بلدنا بعدد كبير من ذوي الخوذ البيض، وقام بإرسال إمدادات صحية وإمدادات أخرى. وسوف نستمر في بذل قصارنا لمساعدة المنطقة على الانتعاش.

إن أمريكا الوسطى، بثقافتها وتاريخها وإمكاناتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، تمثل مجال اهتمام ثابت في سياسة الأرجنتين الخارجية. وتقاليدنا المشتركة وأهدافنا الموحدة في هذا المحفل وفي محافل أخرى، تعني أن الأرجنتين تدعم مبادرات أمريكا الوسطى وتشارك فيها. فبالنسبة لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، كانت التوقعات في تلك المنطقة دون الإقليمية رائدة في هذا المجال. وبرزت أمريكا الوسطى أيضا في المسائل العملية المؤاتية لتعزيز قضية التنمية والبيئة الايكولوجية.

واليوم، يمكننا أن نقول إن مشاركة أمريكا الوسطى في الساحة الدولية قد نمت وبدأت تعود بالخير على منطقة أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها. ونحن نتفق مع الأمين العام فيما قاله في تقريره عن هذا البند، من أن أمريكا الوسطى ستصبح نموذجا للسلام والديمقراطية والتنمية الشاملة. والأرجنتين، كعهدها في الماضي، ستشارك تلك البلدان في هذه العملية، بروح التضامن الأخوي التي هي أهل لها.

السيد رابينا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تكلم ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي؛ ووفد بلادي يعلن موافقته التامة على بيانه. ومع ذلك، أود أن أدلي بملاحظات إضافية، بصفة اسبانيا عضوا في مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا.

يرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي يصف التقدم المستمر المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الموقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، وكما ذكر ممثل النمسا، ترحب حكومتي بالاتفاقات الأخيرة التي تم التوصل إليها بشأن الإصلاحات الدستورية التي سيصدق عليها شعب غواتيمالا عما قريب في الاستفتاء المقترح، وكذلك بشأن الإصلاح المالي. واسبانيا تثق بأن شعب غواتيمالا ومؤسساته السياسية والاجتماعية سيظلان ملتزمين بتنفيذ اتفاقات السلام.

خلال عام ١٩٩٨، استمر عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، في مجال تنفيذ الاتفاقات والتحقق من الامتثال لها، في إثبات فعاليته العظيمة وطبيعته الحيوية، ولهذا السبب فإن اسبانيا التي صدقت على الالتزام المتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام، تثق بأن مشروع القرار A/53/L.20 الذي شاركت في تقديمه مع سائر أعضاء مجموعة الأصدقاء والاتحاد الأوروبي، سيعتمد بالإجماع. ومشروع القرار هذا ينص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

أود أن أنتقل الآن إلى المأساة الإنسانية التي يعيشها حاليا شعب أمريكا الوسطى، وأن أعرب مرة أخرى عن تضامن بلدي وحكومتي مع الشعوب المتضررة، وأن أعرب كذلك عن التزامنا الثابت بالجهود التي تبذلها في سبيل التعمير والتنمية وتوطيد الديمقراطية.

ومع ذلك، فإن الدمار الناجم عن الإعصاء ميتش سيترتب عليه دون شك نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة وطويلة الأجل، وربما تكون هذه اللحظة هي أكثر اللحظات تحديا للتضامن الدولي. فتحدي التعمير والتنمية وتوطيد الديمقراطية في أمريكا الوسطى هو الآن، أكثر من أي وقت مضى، تحد لنا جميعا، وعلينا أن نستجيب له بسخاء وبشكل منسق.

السيد فالديفييسو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تود كولومبيا أن تعرب عن تضامنها مع أشقائنا في أمريكا الوسطى ودعمها لهم الذين نزلت بهم إحدى أكبر الكوارث الطبيعية التي عانتها منطقتنا، من حيث آثارها المدمرة. إن الكوارث التي تسبب فيها الإعصاء ميتش لم يتم بعد إحصاؤها بالكامل، وسوف تتطلب بذل جهود تعميرية كبرى من جانب البلدان المتضررة. وسيكون التعمير عملية شاقة تستغرق وقتا طويلا، وسيكون التضامن الدولي أساسيا على الإطلاق في هذا المجال.

وكما قال زميلنا من المكسيك في الجلسة ٦١، لدى عرض مشروع القرار "إن عملية السلام في غواتيمالا تمضي، وتمضي على قدم وساق". فقد تغلبت على بعض المراحل العصيبة مما يكفل بقاءها على الطريق نحو سلام دائم.

لقد شاركت كولومبيا في عمليات السلام في أمريكا الوسطى، بدءا بالجهد الدولي لمجموعة كونتادورا، ثم في عملية السلفادور، وفي الآونة الأخيرة، من خلال مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا. لقد فعلنا ذلك بروح من الاقتناع والأمل لأننا على علم تام بآلام الصراع الداخلي.

وتنضم كولومبيا إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن الامتنان لجهود حكومة غواتيمالا وشعبها. إن تنفيذ اتفاقات السلام الذي ينطوي على إصلاحات كبرى يجري بفضل القرار الذي تم توطيده عند توقيع الاتفاقات قبل سنتين.

إن الإصلاحات الدستورية الأخيرة التي وافق عليها المؤتمر الوطني قبل بضعة أسابيع تشهد مرة أخرى على اعتراف الأمة الغواتيمالية بطابعها المتعدد الثقافات. وسيكون تأييد هذه الإصلاحات في الاستفتاء الذي سيجري قريبا تعبيرا إضافيا عن الثقة بهذه العملية.

وتؤيد كولومبيا بقوة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام في أمريكا الوسطى. وتؤيد كذلك عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا التي كان لوجودها ومشاركتها أهمية بالغة. ونشعر بالامتنان أيضا للوكالات المختلفة لما قدمته من مساهمات قيمة في الوقت المناسب.

ولكن لا بد من أن تزاد هذه المعونة زيادة كبيرة في أعقاب مأساة الإعصار. إن عملية السلام في غواتيمالا تمر بمرحلتها الثالثة الآن، وينبغي مواصلة كفالة التنفيذ الكامل للاتفاقات. لقد استثمر الكثير، واستجاب المجتمع برمته. ولذا ينبغي أن يستمر دعمنا.

وكولومبيا من الدول المقدمة لمشروع القرار الخاص بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

قبل رفع الجلسة أود أن أبلغ الجمعية العامة بأنه سيتخذ إجراء بشأن مشروعي القرارين A/53/L.20 و A/53/L.22/Rev.2 في تاريخ لاحق، لإتاحة الوقت لاستعراض الآثار المترتبة عليهما في الميزانية البرنامجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.